

مواقف

إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر وهي صنفان : صنف يشكل القسم الأول من المذكرات السياسية للمؤلف، ويتناول الموضوعات التالية :

1- الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

هل كانت انتفاضة 25 يناير خطأ ؟

2- من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق.

قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد : 16 يوليوز 1963

3- «البيان المطرب لنظام حكومة المغرب»

المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارات !

4- الديمقراطية في المغرب : من التأجيل إلى التزوير !

التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديمقراطية.

5- الحزب والنقابة : مشكل نظري وعملي

6- الشهيد المهدي : الفكر والممارسة، الحضور والغربة !

7- المؤتمر الاستثنائي بين ما قبله وما بعده !

8- قضية الصحراء : من التفريط إلى الإنقاذ !

9- التآوب : ظروفه وآفاق المستقبل.

10- حوار : المنسي والمسكوت عنه !

الطبعة الأولى : يونيو 2002
رقم الإيداع القانوني : 2002 / 27
ردم : 4939 - 1114
© الحقوق محفوظة للمؤلف

يمكن الاشتراك في هذه المجموعة. قيمة الاشتراك في 10 أعداد :
200 درهما (بما فيه أجر البريد). ترسل طلبات الاشتراك مع شيك
باسم المؤلف إلى عنوان المراسلة أدناه :
عنوان المراسلة :

1. زنقة أومفال، بولو. الدار البيضاء

فاكس : 50 10 85 (212-22)

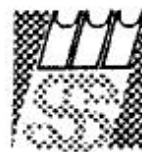
البريد الإلكتروني : jabri@casanet.net.ma

دار النشر المغربية
الديما edimma



الطبع :

الشركة العربية للإيقية للتوزيع والنشر والصحافة
سبريسر s4press



التوزيع :

فهرس

مدخل : تأجيل الديمقراطية في المغرب. 5- 24

- 1- الأولوية لقضية الاستقلال على المسألة الديمقراطية.
- 2- بقاء السلطة التشريعية بيد الملك ضمان لحقوق المغرب.
- 3- علال : ملكية دستورية على غرار الإنجليز.
- 4- التأجيل بعد الاستقلال... 5- وتأجيل الديمقراطية داخل الحزب!

من الديمقراطية الواقعية إلى المجلس التأسيسي 25- 42

- 1- مطلب الديمقراطية في الاتحاد ... وفي الحكومة.
- 2- المجلس الاستشاري : "مجلس غير مأسوف عليه".
- 3 - المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور.
- 4- إقالة الحكومة... وفوز الاتحاد في الانتخابات.
- 5- حملة مضادة تربط المجلس التأسيسي بما جرى في فرنسا.

رفض المجلس التأسيسي وتركيز الحكم الفردي

مجلس الدستور ، وفاة محمد الخامس ومذكرة صريحة 42-66

- 1- مجلس للدستور يولد ميتا!
- 2- وفاة محمد الخامس ، ومذكرة تاريخية !
- 3- تركيز حكم فردي مطلق يدير دفته كديرة!
- 4- نحو إجماع وطني كامل على إعطاء الكلمة للشعب.
- 5- الحكم الفردي... كخيار بديل للحكم الديموقراطي.
- 6- بمناسبة مرور سنة على الحكم الفردي.

انتصارا للديموقراطية...

حرية الصحافة ... والديموقراطية السياسية 67-112

- 1- حرية الصحافة بالمغرب بين القانون والواقع.
- 2- خطة لإعطاء "الديموقراطية" بعد القضاء على المعارضة!
- 3- فصل المقال في حقيقة الديموقراطية ... (أ - يشوهون الديموقراطية .. ليهاجموها! ب - من شكلات الديموقراطية إلى الحكم الفردي ج - من وضع دستور مصر قبل الثورة؟ د - الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية).
- 4- الديموقراطية كوسيلة وهدف 101-112

تأجيل الديمقراطية في المغرب!

1- الأولوية لقضية الاستقلال على المسألة الديمقراطية

إذا جاز للمرء أن يبرز في مغرب القرن العشرين أكثر الطموحات الوطنية التي تعرضت لـ "سوء الحظ"، فإن قضية الديمقراطية تفرض نفسها على رأس القائمة. إن هذا يعني أن المثل المغربي "بابور المغرب عمرو ما يقلع" (سفينة المغرب لن تقلع أبدا) قد انطبق فعلا على مغرب القرن العشرين في مجال الديمقراطية بالتحديد. ولم يكن سبب ذلك راجعا إلى تقاعس المغاربة عن المطالبة بالديموقراطية ولا إلى عجزهم عن ممارستها ولا إلى عدم وعيهم بأهميتها، بل لقد كان ذلك راجعا إلى نوع من "التواطؤ التاريخي" - إذا جاز هذا التعبير - قوامه التنافس، إن لم يكن التعارض، بين القضية الوطنية والقضية الديمقراطية. أعني بذلك أنه كلما طرحت قضية الديمقراطية إلا ووجد المغاربة أنفسهم أمام قضية وطنية تفرض نفسها كصاحبة الأولوية. أما أن تكون هذه "الأولوية" تشكل فعلا ضرورة لا يمكن تجاوزها ولا حتى إشراك أولية أخرى معها

كأولوية الديمقراطية مثلاً، أم أن الأمر إنما يتعلق بالهروب من "مشاكل" الديمقراطية في ظروف لا تضمن فيها الديمقراطية لـ "الوطنيين" قيادة القافلة المغربية ككل، أو قافلة الوطنية ككل، فهذا أمر يتجاوز المعطيات الموضوعية إلى تأويل الأحداث وقراءة النوايا، وهذا ما لا يدخل في اهتمامنا ولا ينتمي إلى الأفق الذي نفكر في إطاره.

لنكتف إذن بالقول إن قضية الديمقراطية في المغرب قد تعرضت لـ "سوء الحظ" طوال القرن العشرين. ونحن نقصد قصدا استعمال عبارة "سوء الحظ"، رغم طابعها اللاعقلاني، لأننا نريد أن نجعل منها المضمون الذي نعطيه هنا للعبارة ذات المضمون العقلاني التي سنستعملها مكانها، عبارة: "تأجيل الديمقراطية في المغرب". ونحن نقصد بالتأجيل هنا معناه الحقيقي المعروف، وهو أن يريد الواحد منا فعل شيء، ثم يحدث أو يبرز "ما هو أهم"، فيؤجل ذلك الفعل إلى حين القيام بهذا "الأهم". بهذا المعنى نقول إن قضية الديمقراطية قد تأجلت في المغرب القرن العشرين خمس مرات. أما بالنسبة لهاتين السنتين اللتين تحسبان على القرن الواحد والعشرين، فأقل ما يمكن قوله بصدد الديمقراطية فيهما أنها ما تزال معلقة! على الأقل قياسا إلى مضامين الديمقراطية كما خاض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معارك ضارية من أجلها خلال الستينات من القرن العشرين، الشيء الذي سنفصل القول فيه في هذا الكتيب.

لنترك المعلق الآن معلقا إلى أن يفك الله وثاقه ، ولننظر إلى القرن الذي ولى ، وبالتخصيص إلى المرات الخمس التي تأجلت فيها الديمقراطية.

1- كانت المرة الأولى في العقد الأول من القرن العشرين حينما ظهرت حركة دستورية بلغت أوجها مع عزل السلطان عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ مكانه على أساسبيعة مشروطة ، مرفوقة بمشاريع دساتير قدمها أصحابها كأساس لتدشين العمل بالديموقراطية الحديثة في المغرب ، على طريق نهضة كانت تستوحي النموذج والمثال من نهضة اليابان. لقد سبق أن تحدثنا في هذا الموضوع بما نعتبره كافيا في كتابنا "المغرب المعاصر" ، فليرجع إليه من هو في حاجة إلى قول مفصل في هذا الشأن. وما نريد أن نبرزه هنا هو أن تلك الحركة الدستورية قد تعرضت للتأجيل بسبب ضرورة إعطاء الأولوية للقضية الوطنية المتمثلة يومئذ في صد التدخل العسكري الفرنسي الذي فرض معاهدة الحماية سنة 1912. كان من الطبيعي إذن أن يتجه الشعب المغربي بنضاله المسلح (في الأطلس والجنوب والريف) إلى مقاومة الاحتلال ، ليتجه بعد ذلك بنضاله السياسي إلى استرجاع الاستقلال.

2- وكانت المرة الثانية التي أجلت فيها الديمقراطية في المغرب عندما قدمت "كتلة العمل الوطني" ، التي كانت تمثل النخبة السياسية الوطنية في مغرب الثلاثينات من القرن الماضي ، دفتر "مطالب الشعب المغربي" إلى الملك محمد الخامس

سنة 1934، وهي مطالب تنص على إصلاحات سياسية، داخل معاهدة الحماية كما يفهمها المغرب: هدفها توسيع اختصاصات السلطان وحكومته المخزنية وإشراك المغاربة في المؤسسات الإدارية التي أحدثتها حكومة الحماية الفرنسية، وانتخاب مجالس محلية ومجلس وطني من طرف المغاربة وحدهم، مسلمين ويهود، (دون الفرنسيين والأوربيين لأنهم أجنباء غير مواطنين). ومع أن دفتر الإصلاحات قد اهتم بالحريات العامة واستقلال القضاء الخ، مما يدخل في إطار الديموقراطية، إلا أنه قد سكت تماما عن "الدستور" وهذا يمكن تبريره بكون "مطالب الشعب المغربي" يومئذ، كما عبرت عنها تلك النخبة السياسية في الدفتر المذكور، كان الهدف منها مواجهة سياسة التوسع السياسي والإداري التي كانت تسلكها سلطات الحماية الفرنسية بعد أن تمكنت من التوسع العسكري، وذلك بمطالبتها بتنفيذ "الإصلاحات" التي يقتضيها ارتقاء المغرب إلى مستوى الدول الحديثة، طبقا لما نصت عليه معاهدة الحماية. وإذن فـ "دفتر مطالب الشعب المغربي" كان موجهها إلى فرنسا، ولم يقدم للملك محمد الخامس إلا لكونه المتكلم باسم المغرب ككل، وبالتالي فالسكوت عن "الدستور"، الذي هو أساس الديموقراطية، كان من أجل القضية الوطنية التي كانت تتمثل يومئذ في المطالبة بتطبيق معاهدة الحماية تطبيقا يعيد للملك سلطاته ويسير بالمغرب إلى مرحلة الاستقلال.

3- وعندما لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه المطالب، بل حاولت الالتفاف عليها باقتراح إصلاحات جزئية تخدم الوجود الفرنسي في المغرب، قفزت الحركة الوطنية إلى "المطلوب" صراحة، وذلك بتقديم عريضة الاستقلال يوم 11 يناير 1944. وبعد مرحلة من القمع كانت عبارة عن رد الفعل الاستعماري على مطلب الاستقلال، عمدت الحكومة الفرنسية إلى نوع من المهادنة مع المغرب، فعينت مقيما عاما جديدا في أواخر الأربعينات، هو إريك لابون، المعروف باتجاهه "الليبرالي" وبإصلاحاته في مجال التعليم والحياة العامة. غير أن زيارة الملك محمد الخامس لطنجة عام 1947 وخطابه فيها الذي تميز بتجاهل فرنسا وإعلان جلالته انتماء المغرب إلى الأسرة العربية (في الوقت الذي تأسست "جامعة الدول العربية")، الشيء الذي تحمست له الجماهير فهتفت باستقلال المغرب الخ، كان من نتائجها أن عمدت الحكومة الفرنسية إلى عزل إريك لابون وتعيين الجنرال جوان مكانه.

تقدم الجنرال جوان إلى الملك محمد الخامس ببرنامج "إصلاحات" يبدو في ظاهره أنه يلبي إلى "حد كبير" ما ورد في "دفتر مطالب الشعب المغربي". غير أن هذا الدفتر الذي يرجع إلى سنة 1934 قد تجاوزته عريضة الاستقلال التي أصبحت منذ 1944 البرنامج الوطني الذي يلتزم به الملك والحركة الوطنية. أضف إلى ذلك أن الجوانب التي تحسب على "الديموقراطية" في برنامج الجنرال جوان، كانت تنص على

مشاركة الجالية الفرنسية في المؤسسات التمثيلية التي يقترح إنشاءها، وهذا ما رفضته الحركة الوطنية رفضا، لأن ذلك يعني إضفاء الشرعية الوطنية على المحتل الأجنبي.

شرح الزعيم علال الفاسي في كتابه "الحركات الاستقلالية" أسباب رفض الحركة الوطنية لبرنامج إصلاحات الجنرال جوان فكتب يقول: "إن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده في مطالبة الحماية في شؤون جزئية، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره في خدمة المسألة العامة التي في حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها" (ص 270)، و"المسألة العامة" المعنية هنا هي "مسألة السيادة"، هي الاستقلال. ويؤكد الزعيم علال ذلك مرة أخرى في بيان أصدره في القاهرة يرد فيه على الصحف الفرنسية التي أشادت بـ"مشروع الإصلاحات" الذي قدمه الجنرال جوان إلى محمد الخامس، والذي وصفته بكونه "إصلاحا حقيقيا يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتي سريع"، لأنه ينص على "إشراك المغاربة" في تسيير الشؤون العامة وذلك بتأليف وزارة مشتركة، عشرة من المغاربة وعشرة من الفرنسيين، مع احتفاظ فرنسا بمسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع، وتكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ومجالس بلدية وإقليمية كذلك الخ، يؤكد الزعيم في البيان المذكور: "أننا لا نقبل أبدا أن يصبح للجالية الفرنسية أي حق في الإدارة ولا في الاستشارة لأنهم أجانب في بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأي حق من حقوق المواطن

المغربي ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية". ثم يضيف :
"أما التلويح لنا بالديموقراطية فلن يخدعنا نحن ولا أي مخلص
من أفراد الشعب المغربي عن الحقائق الملموسة. فحزب
الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف
بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبي". ويضيف
الزعيم: "وفي الوقت الذي أدليت فيه بهذا البيان في القاهرة
كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بيانا في نفس المعنى
ختمته بقولها: "ومجمل القول: إن كل عمل ينجز في دائرة
الحماية لن يتطور التطور المنشود؛ وإن أول إصلاح حقيقي هو
إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخابات حرة عاما
لمجلس وطني يضع دستورا للبلاد" (ص 363-365).

وعندما كشف النقاب عن كون برنامج إصلاحات جوان قد
جرى التفاوض عليه مع "بعض الوطنيين المعتدلين" (حزب
الشورى والاستقلال بزعامة محمد بلحسن الوزاني)، وأنه
نتيجة هذا التفاوض نص البرنامج بشأن الدستور على أن "يعهد
إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور
يصبح، في دائرة ملكية ديموقراطية، القانون الأساسي للمغرب
المتمتع بحريته واستقلاله؛ ويتولى الدستور المغربي الجديد
تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين
المغاربة والحريات" (ص 279)، عندما كشف النقاب عن ذلك
بادر الزعيم علال إلى رفض هذا المشروع. لقد حلل بنوده واحدا
واحدا ورد عليها، وكان مما قاله بخصوص مسألة الدستور ما

يلي: " أما الدستور في حد ذاته فهو من مطامح حزب الاستقلال ومطالبه الأساسية التي تقدم بها إلى جلالة الملك في وثيقته التاريخية يوم 11 يناير 1944. ولكن الدستور في نظر الحزب تابع للاستقلال، يأتي بعده لا قبله⁽¹⁾، لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته". ثم يضيف متسائلا: "على أن طلب الدستور في هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال، إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن في زمن الاستقلال"؟! (ص 386)⁽²⁾.

2- بقاء السلطة التشريعية بيد الملك ضمان لحقوق المغرب

وفضلا عن ذلك كان حزب الاستقلال يرى أن أية انتخابات أو مظاهر ديموقراطية تمثيلية تقيمها إدارة الحماية لابد أن تهدف منها انتزاع جزء من الشرعية من الملك محمد الخامس وإعطائها لأشخاص تنصبهم إدارة الحماية أو تؤثر فيهم وبإمكانها أن تستبدلهم حسب حاجتها. هذا ما أكده الزعيم علال بقوله: "إن في بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضمانا لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعيث بها. ومقامه مكين لا يمكن التهجم عليه بخلاف الحكومة فلو

1 - التشديد هنا وفيما يلي مني. م. ع. ج

2- لاحظ أن خط الحركة الوطنية في تونس كان يختلف تماما. لقد ركزت على الدستور حتى إنها حملت اسم "حزب الدستور التونسي".

بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها في كل حين بحكومة غيرها وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة" (ص 38).

لقد كان الاستقلال بالنسبة لحزب الاستقلال هو "الكل في الكل": الاستقلال أولا، والديموقراطية بعده، لا قبله. وعندما برز محمد الخامس أمام أنظار الجميع على رأس الحركة الوطنية يطالب بالاستقلال في خطب العرش، ويسافر إلى باريس للقيام بمحاولات مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، أصبح هو نفسه رمزا للاستقلال وتجسيدا للنضال من أجله. ومن هنا تركزت دعاية حزب الاستقلال على الملك محمد الخامس، حتى إذا عزل ونفي صار رجوعه أولى الأوليات: محمد الخامس أولا، والاستقلال ثانيا، ثم الديموقراطية بعد ذلك.

4- من هنا يجب أن ننظر إلى المرة الرابعة التي تم فيها تأجيل الديموقراطية، والتي تتمثل في رفض الوفد الاستقلالي المفاوض في إيكس ليبان، برئاسة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، رفضه ذلك الاقتراح الفرنسي الذي يقضي باعتراف فرنسا باستقلال المغرب أولا وتكوين حكومة وطنية تشرف على وضع دستور، تليه انتخابات ديموقراطية لبرلمان مغربي يكون من مهامه اتخاذ قرار بعودة محمد الخامس. وحينئذ ستكون عودته في ظروف يقبلها الرأي العام الفرنسي الخ، كما أشرنا إلى ذلك في الكتاب السابق. إن رفض الوفد المفاوض لهذا الاقتراح، وكان على رأسه المرحوم عبد الرحيم والشهيد المهدي، كان موقفا

ينسجم على طول الخط مع موقف حزب الاستقلال المنطلق من مبدأ "الاستقلال أولا...". وهو المبدأ الذي أصبح الموقف الذي لا يرضى الشعب المغربي، ولا قواه المكافحة وعلى رأسها المقاومة وجيش التحرير، عنه بديلا. إنه ليست الديمقراطية وحدها هي التي تم تأجيلها هذه المرة، بل طال التأجيل الاستقلال نفسه، وصارت عودة محمد الخامس أولى الأوليات.

5- والمرة الخامسة التي أجلت فيها الديمقراطية، كان التأجيل فيها مضاعفا: كانت هذه المرة بعد عودة محمد الخامس مباشرة، وذلك حينما وجد حزب الاستقلال نفسه أمام قرار صعب لأول مرة: المشاركة في حكومة ائتلافية تضم أطرافا ليسوا في مستواه النضالي من أجل الاستقلال وعودة محمد الخامس، ويرأسها شخص من غير حزب الاستقلال! لقد اتخذ الحزب قراره في الاجتماع الذي عقدته لجنته التنفيذية في مدريد وكلفت المرحوم عبد الرحيم بنقله إلى المؤتمر الاستثنائي الذي دعا إليه الحزب لهذا الغرض كما بينا ذلك في الكتاب السابق. هنا كان تأجيل الديمقراطية مضاعفا: أولا، عندما لم تسند مهمة تشكيل الحكومة إلى حزب الأغلبية الذي هو حزب الاستقلال نفسه، تحت إكراهات الموقف الفرنسي وشروطه، وثانيا عندما قررت اللجنة التنفيذية تجريد رئيس هذه الحكومة الائتلافية المفروض من جانب المفاوض الفرنسي من أية مسؤولية، وإسناد جميع السلطات إلى الملك محمد الخامس وفاقا مع ما قرره الزعيم علال من قبل من "أن في بقاء السلطة

التشريعية بيد جلالة الملك ضمانا لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعيث بها الخ". وإذن فموقف المرحوم عبد الرحيم والشهيد المهدي في مفاوضات إيكس ليبان من جهة، وفي المؤتمر الاستثنائي للحزب من جهة أخرى، كان استمرارا لنفس الموقف الذي عبر عنه زعيم الحزب وتبنته اللجنة التنفيذية كلها: موقف التأجيل.

على أن "التأجيل" لم يكن مبدأ، لا في فكر الزعيم ولا في فكر أعضاء اللجنة التنفيذية، وإنما كان موقفا استراتيجيا الهدف منه قطع الطريق أمام الفرنسيين في محاولاتهم إضفاء "الشرعية الديموقراطية" المزورة على أطماعهم الاستعمارية، كالتوطين وغيره. أما من الناحية المبدئية فالديموقراطية في فكر علال الفاسي والشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم كانت حاضرة حضور مطلب الاستقلال نفسه. بل أكثر من ذلك كان هؤلاء يرون أن غياب الديموقراطية كان من الأسباب الأساسية للتدخلات الأجنبية التي نالت من استقلال المغرب سواء قبل الحماية أو بعدها.

3- علال: ملكية دستورية على غرار الإنجليز...

وللزعيم علال الفاسي عبارت صريحة وقوية في هذا الشأن؛ فقد ورد في كتابه "النقد الذاتي" ما يلي: قال: "إن من أسباب كل ما جرى في وطننا من اضطرابات (قبل الحماية الفرنسية) راجع إلى كون جلالة الملك مسؤولا مباشرة أمام الشعب، وذلك

ما أحدث في بلادنا كثيرا من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديموقراطية فبدأت تتحمل هي مسؤولية أعمالها". ويقول: " ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التي تعرض لأنظمة الحكم، وهي ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هي بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها. إن الحكم يجب أن يكون مبنيا على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها. وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة، لأن الحق معناه إجماع القوة عن طريق العقل، فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السلطة الجسمية" (ص 138-139). ثم يضيف: "فحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماما مع حقها في أن تختار من تنيبه في تسيير شؤونها، ومن حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالرخوة الوطنية والشعور بالرضى عن الأشخاص الذين يمثلونها. وكل هذه الحيثيات، إلى جانب ما قدمناه، تصل بنا لنقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى" (النقد الذاتي ص 140). وفي موضوع الدستور يقول: نحن لا نريد أن "نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الأمة المغربية، لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص، بل لابد أن يقع بعد الاستقلال من تجمع شعبي منتخب. لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن في الاتجاه الملكي الدستوري، وذلك ما يفرض علينا الالتفات إلى الذين سبقونا في هذا المضمار وهم الانجليز. ولا بد

أن نغير التفاتاً مهماً إلى بلاد الديموقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال يجب أن نستفيد من كل التجارب الإنسانية إذ ليس في الدنيا نظام باطل كله ولا حق كله" (ص141).

ذلك ما كتبه الزعيم علال الفاسي قبل الاستقلال. أما موقفه بعد الاستقلال فهو يختلف تماماً، خصوصاً عندما تجند لتأييد الدستور الممنوح في استفتاء 18 نوفمبر 1962.

4- التأجيل ... بعد الاستقلال..!

على أن تأجيل الديموقراطية قد استمر كمبدأ استراتيجي لحزب الاستقلال في السنوات الأولى من حصول المغرب على استقلاله، وذلك لنفس السبب الذي شرحناه قبل. لقد كان حزب الاستقلال يعتبر نفسه الحزب الوحيد الذي يمثل، إلى جانب جلالة محمد الخامس، الشرعية الوطنية، باعتبار أنه الحزب الذي كافح من أجل الاستقلال ورجوع الملك الشرعي في وقت كانت فيه "الأطراف الأخرى" إما متحالفة أو متواطئة مع سلطات الاستعمار وإما مهادنة لها، وإما بين بين. وبما أن فرنسا قد نجحت في فرض تلك الأطراف في مفاوضات إيكس ليبان وفي الحكومة الائتلافية التي أسفرت عنها تلك المفاوضات، فإن الخطأ الذي ارتكب في إيكس ليبان، والمغرب يعاني من وضعية "عهد الحماية"، يجب أن لا يتكرر في عهد الاستقلال، وبالتالي يجب أن لا تترجم الوضعية المؤقتة التي فرضت تلك الأطراف كشركاء في الحكومة إلى وضعية دائمة

تمنح للأطراف نفسها حق تمثيل الشعب المغربي من خلال انتخابات تجريها حكومة فرضتها مفاوضات إيكس ليبان وإدارة ما تزال في معظمها كما كانت خلال عهد الحماية الفرنسية، يمسك بدواليبها من كانوا أعوانا أو مهادين للسلطات الاستعمارية منفذين لأوامرها. من هنا كان تركيز قيادة الحزب على مطلبين اثنين: حكومة منسجمة من جهة، وتطهير الإدارة من المتعاونين مع سلطات الحماية الفرنسية، من جهة أخرى. ومما زكى هذا الاتجاه نحو تأجيل الديمقراطية قيام أحزاب بزعامة شخصيات معروفة بمواقفها "غير الوطنية" خلال عهد الحماية أو متورطة في سلسلة الحوادث والمحاولات التي كانت ترمي إلى "كسر شوكة حزب الاستقلال" منذ تأسيس الحكومة الأولى (انظر الكتاب الثالث ص 39 وما بعدها). إن الحملة التي شنتها هذه الأحزاب من أجل "الديموقراطية والحريات العامة" بزعامة أحمد رضا كديرة لم تكن لتخفى أهدافها ولا دوافعها على قيادة حزب الاستقلال. وقد كانت من نتائج تلك الحملة أن كان رد فعل هذه القيادة هو التمييز بين ديموقراطية يراد بها تجنيد الشعب من أجل استكمال التحرير وبناء الاستقلال، و"ديموقراطية" يراد بها تشتيت شمل القوى الوطنية لصالح الإبقاء على الوضعية شبه الاستعمارية التي ورثها المغرب من الحماية الفرنسية.

نقرأ هذا النوع من رد الفعل بوضوح في المحاضرة التي ألقاها الشهيد المهدي بن بركة عضو اللجنة التنفيذية لحزب

الاستقلال في مسيري فرع الحزب بالدار البيضاء في أبريل 1958 شرح فيها أسباب ونتائج الأزمة الوزارية التي أدت إليها استقالة الوزراء الاستقلاليين من حكومة البكاي الثانية (انظر الكتاب الثالث ص 50). ومما ورد في هذه المحاضرة قول الشهيد: "... فأخذت تتعارض الوسائل والطرق وحتى الأهداف بين الائتلاف [الحكومي] المصطنع، لأننا في الوقت الذي كنا نتجه كلية نحو البناء والتشييد ووضع الأسس المتينة لذلك، كان غيرنا يسعى في بناء نفسه وإقامة هيكل مكبر لشخصيته، وشتان بين من يريد بناء الاستقلال ومن يتخذ هذا الاستقلال وسيلة لبناء نفسه"، ويضيف: "وفي الوقت الذي اشتغلت طائفة في تخطيط أو تنفيذ المشاريع الكبرى للنهوض بالبلاد⁽³⁾ كانت الطائفة الأخرى تشتغل بتكوين الهيئات والأحزاب المصطنعة⁽⁴⁾... فالمعركة معركة دقيقة ينتظر الشعب من ورائها أداة لتحقيق الأهداف الوطنية، وهذه المعركة هي التي سميتها أزمة المغرب. أما الذين يريدون أن يسموها "معركة الحرية"⁽⁵⁾ فهذا تضليل. والاستعمار الذي لا يريد أن ينهض المغرب ويتبوأ المكان اللائق به سعى إلى وسيلة يشغل بها الوطن، وذلك بخلق نوع من التهافت على أشكال الانتخابات والتشدد

3- يشير هنا إلى مشروع طريق الوحدة الذي خطط له وأشرف على تنفيذه.

4 - يشير إلى تأسيس الحركة الشعبية وحزب رضا كديرة ...

5- التجمع الحزبي المعارض لحزب الاستقلال، وكان يضم الحركة الشعبية وحزب كديرة وحزب الشورى...

بالديموقراطية، وحزب الاستقلال كان أول من عذب في سبيل الحرية وفقد أعز أبنائه وأصدقائه في معركتها، ولذلك فهو لا يريد أن يأتي أولئك الذين كانوا يتفرجون على المعركة ليتبجحوا اليوم بالحديث عن الحرية. إننا نريد إقرار نظام ديموقراطي في المغرب ولا ننتظر أن يأتي أذناب الاستعمار لمطالبتنا بذلك... وأؤكد لكم أن المناورات الموجودة في المغرب والحركة التي قامت حولها من أجل "الحرية" المزعومة إنما هي من دسائس الاستعمار⁽⁶⁾

وفي "حديث مرتجل" مع مسيري حزب الاستقلال بتطوان بتاريخ 21 يوليوز 1958 نشر بعنوان "نحو مجتمع جديد" حدد الشهيد المهدي، بأسلوب أميل إلى التنظير، شروط النهضة والتقدم لكل شعب، ومنها الاختيار الديموقراطي، الذي أكد على ارتباطه الجدلي مع وجود أداة حكومية وطنية فعالة وإقرار اختيارات اقتصادية في صالح الجماهير الشعبية (الكتيب 6).

6- كما تبين ذلك أثناء محاكمة عدي أوبيهي. المرجع: كراس بعنوان "الأزمة الوزارية أسبابها ونتائجها" يتضمن محاضرة المهدي المشار إليها، مع "نص رسالة الاستعفاء التي رفعها وزراء حزب الاستقلال إلى مقام صاحب الجلالة"، وبياناً للديوان الملكي حول قبول الملك لاستقالتهم وإعلان نهاية مهمة حكومة البكاي الثانية، ثم "بيان اللجنة السياسية لنفس الحزب في الموضوع الصادر في 20 أبريل 1958. (مطبوعات دار العلم للطباعة والنشر والتأليف. المطبعة الاقتصادية الرباط). كانت محاضرة قوية حضرها كاتب هذه السطور وكانت تعبر عن الوعي السائد يومئذ في صفوف الوطنيين بضرورة تأجيل الديموقراطية حتى لا تكون باباً يدخل منه أعوان الاستعمار بالأمس وحلفاؤه آنذاك ليربطوا مصير المغرب بالاستعمار من جديد.

5- وتأجيل الديمقراطية داخل الحزب!

ذلك هو الإطار الذي كان يضع فيه حزب الاستقلال مسألة الديمقراطية، قبل الحماية وأثناء السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال. وإن كاتب هذه السطور ليتذكر بوضوح كامل أنه مقتنعا بهذا النوع من الطرح (وربما يوجد اليوم من هو مقتنع به بالنسبة لمغرب اليوم 2002!)، وأن اقتناعه كان يندرج في اقتناع الوطنيين المغاربة يومئذ، خصوصا من كان منهم منتشيا بشكل من أشكال الانتماء إلى حزب الاستقلال. ولا بد من القول إن تجربة الانتخابات في مصر على عهد الملك فاروق حيث كانت الأحزاب المصرية تسعى لكسب أصوات الناخبين بطرق غير مشروعة، كان لها أثر كبير في هذا النوع من الموقف من ديمقراطية الانتخابات التي تشتري فيها الأصوات. وكان مثال "الانتخابات المصرية" يتردد بكثرة في صفوف الوطنيين. غير أن تأجيل الديمقراطية بالنسبة للوضع الذي كان قائما في المغرب ككل، سواء أثناء الحماية أو خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال، إذا كان يجد التبرير الكافي في أولوية القضية الوطنية في ذلك الوقت، فإن تأجيل الديمقراطية داخل الحزب نفسه لم يكن يقبل التبرير إلا في وعي بعض الشخصيات في قيادة الحزب، خاصة منها تلك التي تنتمي إلى الجيل الأول. لقد تأسس حزب الاستقلال في ظروف القمع الاستعماري، فكان تأسيسه جزءا من العمل الوطني السري، فلم تكن هناك

انتخابات في فروع الحزب ولا مؤتمر عام الخ، وبقي الحزب كذلك إلى أن تمت الدعوة على عجل لمؤتمر استثنائي (ديسمبر 1955) من أجل المصادقة على قرار الحزب القاضي بالمشاركة في حكومة ائتلافية لا يرأسها حزب الاستقلال، تكون مهمتها التفاوض مع فرنسا حول الاستقلال (انظر الكتاب الثالث ص 32 وما بعدها). ولم يكن واردا قط في هذا المؤتمر تجديد القيادة أو إضافة أعضاء إليها، ولا جعلها موضع السؤال، مع أن تركيبة الحزب كانت قد تغيرت تماما انطلاقا من سنة 1952، إذ في جوفه تأسست نقابات وقامت المقاومة، وظهر جيل جديد من الشباب المناضل في صفوفه، الشيء الذي جعل مسألة الديمقراطية داخل الحزب تطرح نفسها بإلحاح مباشرة بعد الاستقلال. وقد زاد من حدتها مفاوضات إيكس ليبان وما أسفرت عنه من نتائج لم تكن لترضي لا المقاومة ولا التنظيمات النقابية ولا شباب الحزب. ومن هنا وقوع الحزب في أزمة داخلية، لم تنفع معها الحلول الترقيعية. لقد كانت بحق أزمة غياب الديمقراطية داخل الحزب. وهي أزمة كانت ترتبط بعملية تأجيل الديمقراطية في المجتمع بعلاقات جدلية، علاقة تبادل التأثير.

لقد كان الفرنسيون يقولون ويكررون القول، خلال عهد الحماية، بأن حزب الاستقلال هو "حزب المدن"، وأن نشاطه لا يمتد إلى البوادي. وهذا حق وإن أريد به باطل. لقد نشأ حزب الاستقلال فعلا من اندماج جماعات وطنية تشكلت في

الثلاثينات في كل من سلا وفاس والرباط، فكان يعبر في ذلك الوقت عن وعي نخبة من الشباب واعية: بعض أعضائها مرتبطون بالثقافة العربية الإسلامية وحركة النهضة في المشرق العربي، وبعضهم مرتبطون بالثقافة الفرنسية وبالفكر الليبرالي أو اليساري الأوربي، ولم تكن هناك قطيعة ولا هوة بين الطرفين بل كان هناك اتصال وتواصل. ولقد كان من الطبيعي أن تتشكل قيادة حزب الاستقلال عند تأسيسه عام 1944 من هذه النخبة، خصوصا وقد وقفت سلطات الحماية سدا منيعا في وجه امتداد الحركة الوطنية منذ قيامها في أوائل الثلاثينات إلى القرى والجبال والبوادي، إلا ما كان من تحركات وارتباطات سرية. وهكذا لم يبرز في قيادة حزب الاستقلال طوال الفترة الفاصلة بين تأسيسه وأوائل الاستقلال أية شخصية خارج الرباط وسلا وفاس وإلى حد ما مراكش. فكان الحزب بالنظر إلى تركيب قيادته لا يمثل إلا المدن، على الرغم من وجود عناصر من القرى والبادية في سلك "المفتشين" الذين كانوا موظفين للحزب ينقلون تعليمات اللجنة التنفيذية إلى القواعد، لقد كانوا بمثابة عمال الأقاليم في جهاز الدولة. وإذن فلم يكن الجهاز الحزبي يمثل المغرب كله، ولا الاستقلاليين كلهم، ولم تكن جماهير البادية مؤطرة التأطير الكافي كما أنها لم تكن تجد نفسها - أعني من يمثلها - في اللجنة التنفيذية. ومن هنا تلك الظاهرة التي شرحناها في الكتاب السابق (الثالث ص 62)

والتي تتمثل في كون جماهير حزب الاستقلال كانت أكثر الناس انتقادا لحزب الاستقلال بمجرد عودة محمد الخامس.

هذه المعطيات هي التي كانت تقف، في العمق، وراء لجوء قيادة الحزب إلى تأجيل الديمقراطية، سواء على الصعيد السياسي العام أو على الصعيد الحزبي العام، وهو التأجيل الذي كان لابد أن يؤدي إلى أزمة داخل الحزب، أزمة كانت تؤسس وتعكس في آن واحد أزمة الديمقراطية على مستوى الحكم.

من "الديموقراطية الواقعية" إلى المجلس التأسيسي

1- مطلب الديمقراطية في الاتحاد ... وفي الحكومة

عندما قرر المغفور له محمد الخامس إسناد رئاسة الحكومة إلى عبد الله إبراهيم كان الأمر يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية. وقد عرض هذا الأخير على اللجنة التنفيذية للحزب المشاركة في هذه الحكومة فقبلت في أول الأمر ثم رفضت بعد ذلك. وهكذا قررت مقاطعة تلك الحكومة التي ضمت شخصيات استقلالية من الجناح الذي ينتمي إليه عبد الله إبراهيم (عبد الرحيم بوعبيد، التهامي عمار، المعطي بوعبيد...) وأخرى "محايلة" أو محسوبة على القصر. وقد نص الخطاب الملكي الذي بموجبه تم تنصيب هذه الحكومة على أن من مهامها: الإعداد لإجراء انتخابات بلدية وقروية "ستكون نتائجها مرآة لمعرفة اتجاهات الرأي العام"، قبل انتخاب مجلس وطني. وهكذا تكون مسألة إقرار الديمقراطية جزءا أساسيا من مهمة الحكومة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نص القرار الذي وافقت عليه "المؤتمرات الجهوية الاستثنائية" التي أعلنت عن قيام "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال" في 25 يناير 1959 على أن هذه الجامعات عازمة على أن "تنظم نفسها تنظيما ديمقراطيا ... وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديمقراطية واقعية".

وقد تأكد هذا الاختيار الديمقراطي في ميثاق تأسيس الاتحاد الوطني (6 سبتمبر 1959) حيث ورد من بين الأهداف التي سطرها لنفسه:

"إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني أو المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة محمد الخامس".

والمقصود بـ "الديموقراطية الواقعية" : الديمقراطية التي تجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والجانب السياسي. وتنطلق من القاعدة. وذلك في مقابل "الديموقراطية الشكلية" المحض التي تهتم بتوزيع المقاعد في البرلمان بين "اللاعبين السياسيين"، أي الأحزاب، دونما اعتبار للديموقراطية الاجتماعية التي تقوم على التوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص، وكان يفهم منها أيضا "التسيير الذاتي" لمؤسسات الإنتاج الخ. وكان هذا الطرح (الديموقراطية الواقعية) يتردد بالخصوص، على لسان عبد الله إبراهيم والاتحاد المغربي للشغل.

2- المجلس الاستشاري : "مجلس غير مأسوف عليه" ..!

سبق أن ذكرنا في (الكتاب الثالث ص 46) أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد أشار في التقرير الذي قدمه إلى "المؤتمر الاستثنائي" لحزب الاستقلال (ديسمبر 1955) عن رغبة جلالته الملك محمد الخامس "في إيجاد مجلس استشاري يقوم بجانبه ليعينه في مهمته"، وأضاف : "ومن البديهي أن هذا المجلس إنما هو مؤسسة مؤقتة تعبر عن عزمنا على أن نسلك بدون تأخير طريقة الملكية الدستورية، ولكن هذه المؤسسة يجب أن تلغى بمجرد تحرير السيادة المغربية من قيودها ليحل محلها مجلس وطني منتخب يتمتع بكامل السيادة".

كان من المفروض إذن أن يتم تأسيس المجلس الاستشاري في المرحلة الانتقالية التي تفصل بين عودة المرحوم محمد الخامس وتشكيل الحكومة الأولى (ديسمبر 1955) وبين انتهاء المفاوضات مع فرنسا حول الاستقلال (مارس 1956). غير أن الإعلان عن تأسيسه تأخر إلى 2

نوفمبر 1956، في ظروف الأزمة الوزارية التي أطاحت بحكومة البكاي الثانية، وكان ذلك نوعاً من "الترضية" لحزب الاستقلال الذي لم يحصل على مطلبه الخاص بـ "الحكومة المنسجمة" (الكتاب الثالث ص 45 وما بعدها). كانت الأغلبية داخل هذا المجلس لحزب الاستقلال، فلم يكن الصراع خلال السنتين الأوليين من عمره (الذي حدد بثلاث سنوات) في مثل الحلة التي طبعت آخر دورة له التي انعقدت في مارس 1959 لمناقشة ميزانية تلك السنة. لقد جاء انعقاد هذه الدورة بعد شهرين فقط من انتفاضة 25 يناير، فكان الصراع حاداً بين الموالين للقيادة التقليدية لحزب الاستقلال وبين المنضمين للانتفاضة. وبعد مناقشات ومناورات تم التصويت يوم 4 أبريل بالأغلبية⁽¹⁾ على الميزانية التي هيأها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد على عهد حكومة عبد الله إبراهيم. وكان ذلك آخر جلسة لذلك المجلس.

كنت في مكنتي بجريفة "التحرير" حين دخل علي الشهيد المهدي في اليوم التالي (5 أبريل 1959) وطلب مني أن أتركه لوحده لبعض الوقت فانتقلت إلى المكتب المجاور وبعد نحو نصف ساعة نادى علي ومد لي ورقتين وقال: "هاك، اقرأ، سيعجبك!". كانت افتتاحية جعل عنوانها: "مجلس غير مأسوف عليه". ونصها⁽²⁾ كما نشرناها في التحرير في عدد 6 أبريل:

"إن في مداولات المجلس الوطني الاستشاري وفي الجو الذي سادها خلال أيامه الأخيرة لعبرة لمن اعتبر وذكرى لمن له فكر واع وشعور بالمصالح العمومية للبلاد والأمة. لقد تبين من خلال ما راج في المجلس، في

1- حضر مداولات مناقشة الميزانية 56 عضواً وانسحب ساعة التصويت 23 عضواً والباقيون وهم 32 صوتوا بالإجماع لفائدة الميزانية.

2 - كما نشرناها في التحرير في عدد 6 أبريل 1959

الأيام الأخيرة، الخط الفاصل بين القوات الشعبية وبين ذوي المصالح والأغراض الشخصية، واتضح حنق هؤلاء على رغبات الجماهير واستهتارهم بها وإيثارهم الراسخ لمنافعهم الشخصية على المنفعة العامة.

وكلنا نذكر أن المحتكرين لم ينضموا إلى الإرادة الشعبية في تصويتاتهم إلا متى كانت المقررات المعروضة على اقتراع المستشارين غير ماسة بما ألفوا أن يعتبروه مصالحهم وفوائدهم والربح الذي يدافعون عنه على حساب الشرف والضمير، وعلى حساب مستقبل شعب بأجمعه. وقد نسي الانتفاعيون أن المجلس الوطني الاستشاري تأسس كما عبرت عن ذلك الرغبة الملكية السامية ليكون لبنة لحياة ديموقراطية بناءة، وذلك في إطار الانسجام الذي ما فتئ يربط بين جلالة الملك الديموقراطي وشعبه المدين له بالكثير من الخيرات والحمد. وفي نسيانهم لهذه الحقيقة تنكر للمبادئ العليا التي كافح الشعب من أجلها ولا زال يكافح. ولكن الشعب لا ينسى.

الشعب لا ينسى على أية حال أن الأكثرية من أعضاء المجلس معين تعيينا صرفا، وأنهم يمثلون قيادة حزب الاستقلال القديمة العاجزة، وأنهم نموذج لها في تصرفاتهم وأفكارهم وأساليبهم، ولذا فإن اتجاههم الرجعي لا يتفق والتيار الذي يسري في قاعدة الحزب وفي الأمة كافة. ولم يؤيد الانتفاعيون مطامح القاعدة والأمة إلا ثلاث مرات عندما اضطروا لمساندة الملتزمات التي ألهمها الاتحاد المغربي للشغل، حول تقرير مبدأ عدم التبعية في سياستنا الخارجية، ثم لتأييد ثورة شعب العراق ضد الإقطاعية، وطلب جلاء الأمريكان عن لبنان وعدم استعمال قواعدهم في المغرب ضد الدول العربية الشقيقة. لقد اضطروا لتأييد تلك الملتزمات لأنها لا تمس مباشرة بمصالحهم.

لكن عندما وضعت مشكلة تأميم تجارة الشاي أماط الرجعيون اللثام عن وجوههم وكشروا عن أنيابهم مُرضين - بموقفهم المعارض لمطلب من أهم المطالب الشعبية - سيطرة الاستعمار وأعوانه ومعرزين مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية. وبالأمس عبر نفس الأشخاص عن حقيقتهم فوقفوا موقف المناوأة السافرة لسياسة التحرر الاقتصادي وعبروا في غير لبس أو غموض عن كونهم لا يعيرون أي عطف أو اهتمام لمصير جماهير العمّلة والفلاحين. ولا غرابة أن ينهزموا، كما لا غرابة أن نراهم يصنعون نعشهم بأيديهم، فلن تجديهم حملات صحافة اختصت بالكذب وتتميز بالزور والبهتان لأن الأمة لفظتهم.

والجلس الذي تنتهي عما قريب مهمته ليس، كما دلت التجربة، معبرا في مجموعه عن رغائب الشعب، ولهذا لن نأسف عليه أبدا، بل سنعمل كما عملنا دائما لتحقيق الديمقراطية، وسيظهر الحق بعد الانتخابات التي نريد أن ينبثق عنها تمثيل للشعب صحيح. وإن لنا في حكمة شعبنا وذكائه وروحه النفسانية النضالية ما يكفينا من رصيد الآمال في أن تخرج الرجعية من تلك الانتخابات منهزمة ذليلة وأن تعلو على أطراف هذه البلاد أعلام الحرية والرفاهية والتقدم."

3- المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور.

تميزت السنة التي تفصل بين أبريل 1959 الذي انتهى فيه عمر المجلس الوطني الاستشاري وأبريل 1960 الذي اشتدت فيه الحملة التي أدت إلى إقالة حكومة عبد الله إبراهيم بصراع حاد خاضه الاتحاد الوطني لمساندة التدابير الاقتصادية التحررية التي أعدها وزير الاقتصاد في حكومة عبد الله إبراهيم المرحوم عبد الرحيم بوعبيد (راجع التفاصيل في الكتاب الثالث ص 77 وما بعدها). وكانت الأطراف المناوئة لسياسة التحرر الاقتصادي قد جندت كل إمكانياتها لعرقلة تلك

التدابير، وعندما فشلوا في مسعاهم ذلك ووافق جلاله المرحوم محمد الخامس على تلك التدابير في مجلس وزاري انعقد تحت رئاسته في 16 أكتوبر 1959، تجند خصوم التحرر - الذين حللنا هويتهم في المرجع السابق - للعمل على حمل الملك على إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. وعندما أخذ يتأكد احتمال نجاحهم في مسعاهم ذاك طرحت قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المسألة الدستورية كرد فعل طبيعي ضد استغلال القوى المعادية للتحرر للفراغ الدستوري الذي مكنها من السعي لطلب إقالة الحكومة، خارج أي إطار ديموقراطي.

انعقد المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 3 أبريل 1960 برئاسة المرحوم الأستاذ البوحميدي وتحدث فيه كل من أحمد بنسودة وعبد الهادي بوطالب، وكانوا كلهم أعضاء في الكتابة العامة للاتحاد⁽³⁾. تناول بيان المجلس مختلف القضايا المطروحة الداخلية والخارجية وطرح مشكل الديمقراطية وتنظيم الحكم وطالب بانتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور في فقرة خاصة هذا نصها:

"والمجلس الوطني إذ يلاحظ أن البلاد لا تتوفر حالياً على مجالس ديموقراطية لا في الصعيد الوطني ولا في الصعيد المحلي يعلن أن تجربة الأربع سنوات الأخيرة تفرض التعجيل بإقامة نظام ملكية دستورية وأنه لم يعد موجب ولا مبرر لتأخير قيام هذا النظام بعد أن أجمع الشعب على المطالبة به وأقره جلاله الملك مرارا في خطبه وتصريحاته.

3 - كان الأخ البصري ما يزال في السجن عقب اعتقاله هو والأخ عبد الرحمان اليوسفي في ديسمبر 1959، وكان الأخ اليوسفي قد أطلق سراحه مراعاة لصحته، وقد سافر للعلاج في الخارج، وكان الشهيد المهدي بدوره في غربة اضطرارية، ولا شك أنهم استشيروا في مسألة المطالبة بالمجلس التأسيسي، كما تم ذلك بتنسيق مع عبد الله إبراهيم والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد وهما في الحكومة.

ولذلك يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر، يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الأساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية".

وقد طلب وفد من الاتحاد الوطني مقابلة مع جلالة المرحوم محمد الخامس وقدم له نسخة مقررات المجلس الوطني المذكور.

— لغة واضحة لا غموض فيها ولا التباس ...

وانطلقت حملة التوعية والتوضيح في "الرأي العام" حول موضوع المجلس التأسيسي: مقالات متسلسلة وتعليق في الأركان الدائمة. منها هذا التعليق الذي كتبه في ركن "بالعربي الفصيح" يوم 5 أبريل 1960 . يقول التعليق:

"لعل أهم ما يميز الحركات التحريرية السياسية الأصيلة أنها نضالية في أهدافها وأسلوبها وطريقة عملها للوصول إلى هذه الأهداف، وأنها لا تعتمد في نضاليتها هذه وتحديد فعالية هذا النضال إلا على الجماهير الشعبية وعليها وحدها، وأنها لا تتخلف قط في قراراتها ومشاريعها على مستوى الأحداث في البلاد لأنها إذا تخلفت ولو قليلا أصبحت متخلفة عن التيار الشعبي الجماهيري، ومن ثم أصبحت غير نضالية ولا تحريرية بالمفهوم الحقيقي لهاتين الكلمتين.

ومما يميز هذه الحركات التحريرية الأصيلة أنها واضحة في أسلوبها وأهدافها وأن طريقها واضح كل الوضوح. فهي تنادي بالوضوح كما أنها تعمل وتطالب بالوضوح. ذلك أن أساس هذه

الحركات التحريرية السياسية هي القاعدة الشعبية وجماهير الشعب. وقد بينت التجارب أن هذه القاعدة وهذه الجماهير لا تنقاد ولا تتكتل إلا في جو من الوضوح التام: وضوح في الأهداف ووضوح في وسائل تحقيق هذه الأهداف. ذلك أن الوضوح وحده هو الذي يجعل الجماهير مطمئن، ويجعلها تدرك إدراكا كاملا ما إذا كانت شعارات وبرامج هذه الحركة أو تلك تعبر تمام التعبير عن أهدافها وآمالها، وما إذا كانت وسائل تحقيق هذه الأهداف ووسائل فعالة مضمونة النجاح أم لا.

إن من طبيعة الجماهير الشعبية أنها واضحة في تفكيرها وأهدافها وأنها لا تخشى ولا تخاف، لأن تفكيرها وأهدافها مستمدان من الواقع الذي تعيشه هذه الجماهير والذي تلمسه أكثر من غيرها. ونضالها في الحقيقة هو دائما نضال مع الواقع أي نضال لتحسين الأوضاع.

ومن طبيعة القوى التقدمية التحريرية أنها تعبر أصدق تعبير عن أهداف الجماهير وترشدتها إلى الوسائل الفعالة الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وما هذه الوسائل في الحقيقة إلا تنظيم القوى الشعبية وتكتيلها وتوجيهها توجيهها هو في الحقيقة تجسيم وبلورة لاتجاه الرأي العام الشعبي.

هذه حقائق ثابتة زادا ثبوتا تسلسل الأحداث التاريخية في كل مكان وفي كل زمان. وقد تمشى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أول يوم من تأسيسه، تمشى طبقا لهذه الحقائق التاريخية سواء فيما يتعلق بتنظيمه أو ديموقراطيته أو أهدافه

وأسلوبه لتحقيق هذه الأهداف. والاتحاد الوطني وصحافته كان ولا يزال من أول يوم واضحاً فيما يقول وفيما يتخذه من قرارات وما يتخذه من ملتمسات. والاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو اليوم حينما يصرح بأن تجربة الأربع سنوات الماضية قد برهنت على ضرورة "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حداً للتعفن والفساد كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الأساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية"، الاتحاد الوطني حينما يصرح بهذا لا يأتي بالشيء الجديد وإنما ينسجم مع نفسه ومع إحساساته وشعور جماهير الشعب ويترجم هذا الإحساس والشعور بلغة واضحة لا غموض فيها ولا التباس. ووضوح لغة الاتحاد الوطني وأمانته الكاملة ترجمة لإحساسات وشعور الشعب واستعداده لخوض أية معركة قد يستلزمها هذا الوضوح وهذه الترجمة الأمينة، كل ذلك جعل منه منظمة تحريرية سياسية جماهيرية جديرة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

– لماذا المطالبة بمجلس تأسيسي لوضع الدستور؟

في عدد 6 أبريل 1960 كتبت في نفس الركن التعليق التالي:
يقول التعليق:

"أهم قرارات المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر للبلاد. ولعل بعض القراء يتساءلون عن

الدوافع والأسباب التي جعلت المجلس الوطني للاتحاد يطالب في هذه الفترة بالدستور. والواقع أن مثل هذا التساؤل في محله، خصوصا إذا صدر ممن لا يتتبع الأحداث عن كثب ولا يتعمق في مصدر هذه الأحداث.

والحقيقة أن الاتحاد الوطني لا يطرح الشعارات من أجل التلهي بها أو خداع الناس بما تنطوي عليه. إن الاتحاد الوطني لا يطرح شعارا من الشعارات إلا إذا رأى ضرورة طرح هذا الشعار، وإلا إذا رأى أن الجماهير تحس إحساسا عميقا بضرورة طرح هذا الشعار. والاتحاد الوطني حين يطرح شعارا من الشعارات لا يفعل ذلك من أجل الدعاية أو لذر الرماد في عيون الشعب، وإنما يطرحه وهو مؤمن أنه سيبدأ فوراً في خوض معركة هذا الشعار وتجنيد الجماهير لخوض هذه المعركة لتحقيقه على النحو الذي يفهمه الشعب. فقد طرح من قبل شعار التحرر الاقتصادي وخاض معركة هذا التحرر حتى أصبح اليوم يأتي بنتائجه، وطرح شعار الجلاء وجند الشعب للمطالبة بالجلاء حتى أصبحت قضية الجلاء اليوم موضوعة في إطارها العملي الحقيقي. واليوم حينما يطرح شعار الدستور يعلم سلفاً أن عليه أن يخوض المعركة لتحقيق الدستور على النحو الذي أعلن عنه وهو الذي يريده الشعب.

أما لماذا طرح الاتحاد الوطني قضية الدستور في هذا الوقت بالذات فذلك ما تدركه جماهير الاتحاد وذلك ما سنحاول الجواب عنه في هذا الركن بإيجاز.

لقد مر على المغرب أربع سنوات من الاستقلال، أربع سنوات كلها تجارب وكلها تساؤلات عما إذا كنا حقيقة حصلنا على الاستقلال. أربع سنوات بقيت أثناءها الإدارة فاسدة، وبقيت كلمة "التطهير" كلمة جوفاء خالية من كل دلالة عملية. لقد طالب الشعب مرارا وتكرارا بالتطهير وطالب بإصلاح الجهاز الإداري وتطهيره من العناصر الفاسدة المتحيزة. ثم طالب الشعب مرارا بتحديد المسؤوليات تحديدا يضمن سير مصالح الدولة في انسجام وتكامل. وشن الاتحاد الوطني حملة صحفية من أجل التطهير وإصلاح الجهاز الإداري وكشف في حملته عن التناقض الملموس في أجهزة الدولة وشهر بالفساد الإداري، ولكن هذه الحملة قد كشفت للشعب ولجميع الناس حتى في الخارج حقيقة هذا الفساد، وحقيقة هذا التناقض، فقد أوقفت بسبب ذلك جريدة التحرير واعتقل مديرها وهو ما يزال في السجن واعتقل رئيس تحريرها وأطلق سراحه مؤقتا نظرا لحالته الصحية. ثم لم تقف الأمور عند هذا الحد فحيكت مؤامرة ضد عناصر وطنية تحريرية ممن لهم ماضٍ مجيد وأدخلوا الزنازن وعذبوا نتيجة هذه المؤامرة.

هذا في الوقت الذي توجد فيه بالبلاد حكومة وطنية، بها عناصر لا يشك أحد من أفراد جماهير الشعب في نيتها الحسنة وفي إرادتها القوية من أجل بناء الاستقلال، حكومة وطنية تتمتع بثقة صاحب الجلالة وتعمل في تفاهم تام مع جلالته لبناء المستقبل المنشود. ولكن رغم هذا كله فإن التجارب التي

مرت بها البلاد طوال الفترة التي تلت الإعلان عن الاستقلال والتي تبلورت نتائجها في هذه الشهور الأخيرة، قد بينت أن جميع المحاولات التي بذلت سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي لإصلاح الأمور بهذه البلاد هي محاولات كلها باءت بالفشل ولم تأت بأية نتيجة. فالفساد يزداد وينتشر في كل مكان، وتصرفات الشرطة تزداد تعسفا واستفزازا للمواطنين، وأصبح الوضع في البلاد ثقيلا يثقل كاهل المواطنين خصوصا الضعفاء منهم، بل بلغ الأمر أكثر من ذلك إلى درجة أصبحت الصحف الأجنبية على اختلاف نزعاتها تتحدث عن "أزمة الحكومة" في المغرب، وذهب بعضها إلى درجة أن وصف المغرب بأنه البلاد التي توجد فيها "حكومتان متناقضتان، حكومة رسمية وحكومة أخرى مناقضة لها تعمل في الخفاء".

هذا ما وصلت إليه بلادنا وقد شعر المواطنون بهذه المأساة، مأساة وطننا واستقلالنا وأدركوا أن وجود نية حسنة وإرادة قوية سليمة لبعض رجال الحكم شيء لا يكفي ولا يستطيع إصلاح الأوضاع. لقد أدركت الجماهير أن الأوضاع يجب أن يدخلها إصلاح من الأساس وأنه ما بقيت البلاد في هذه الحالة فإنها لن تأمن المؤامرات السياسية، وأنه وإن حدث أن فشلت المؤامرات القائمة الآن ضد الأحرار وأنه وإن قبع المتآمرون اليوم أو غدا في مخابئهم فإنه لا شيء يضمن عدم قيام مؤامرات أخرى أو متآمرين آخرين؛ ولذلك يجب إصلاح الأوضاع من الأساس،

ولذلك يجب انتخاب مجلس تأسيسي فورا ليضع دستورا متحررا ديموقراطيا يعتبر الشعب مصدر السلطات.

هذا ما أدركته الجماهير الشعبية وهذا ما أعلن عنه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يعتمد في قوته وفي معاركه على الجماهير الشعبية المناضلة. والاتحاد الوطني الذي يدرك، بفضل شعبيته وجماهيريته، أن الشعب كفؤ لاختيار نواب عنه لوضع الدستور قد أعلن عن هذا المطلب الملح وطرح هذا الشعار وهو مستعد لخوض المعركة إذا كان لابد من معركة في هذا الميدان".

4- إقالة الحكومة... وفوز الاتحاد في الانتخابات

تجددت الحملة على حكومة عبد الله إبراهيم كما بينا في الكتاب الثالث (ص 106) وتمكن خصوم الاتحاد من الحصول على قرار إقالتها يوم 20 مايو 1960 أي قبل إجراء الانتخابات الجماعية الأولى بأسبوع واحد. وكان واضحا أن حرص خصوم الاتحاد على التعجيل بإقالة الحكومة التي يساندها كان يرمي من جملة ما يرمي إليه التأثير في الرأي العام المغربي، حتى لا يصوت لمرشحي الاتحاد، خصوصا بعد أن فاجأتهم نتائج انتخابات الغرف التجارية والصناعية التي جرت يوم 8 مايو والتي حقق فيها الاتحاد فوزا كاملا، إذ فاز مرشحوه في معظم المدن المغربية بأغلبية ساحقة، بفضل تجنيد التجار والصناع الصغار، فحصل الاتحاد على مائة في المائة من المقاعد في غرف المدن التالية: البيضاء، طنجة، الناظور، الجديدة، سطات، وفي مجموع إقليم الشاوية، وفي آسفي، والرباط. وفاز بنسبة أكثر من 90 في المائة من المقاعد في مراكش ومكناس. وحول هذا الفوز الكبير كتبت تعليقا في ركن "بالعربي الفصيح" كان مما ورد فيه بعد إبراز أهمية الحدث، ما يلي:

... ومن هنا لا يمكن أن يفسر نجاح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذه التجربة إلا على هذا الأساس، أساس وعي الشعب ونضجه وإيمانه بالمبادئ والأفكار، وثورته على الأشخاص والألقاب والمفاهيم التقليدية الأخرى. الكل يعلم أن قيادة الاتحاد الوطني مشتتة: بعضها في السجون وبعضها الآخر في الخارج، وكثير من العناصر الواعية الثورية لا تظهر في الميدان، إما لأنها في السجن أو فيما يشبه السجن، والكل يعلم أيضا أن الانتخابات في ميدان التجارة والصناعة تكون نتائجها منطقيا في صالح العناصر الرأسمالية الرجعية، ولكن الذي حدث غير هذا. لماذا؟ لأن الشعب المغربي هو الذي فرض تلك القيادة ولأن الجماهير المغربية قد لفظت منذ مدة العناصر الرأسمالية والرجعية، وبعبارة أخرى لقد أصبح الشعب يملك زمام أموره ويوجهه بوعيه وإدراكه".

وقد جاءت نتائج الانتخابات الجماعية لتؤكد ذلك، إذ لم تؤثر إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في معنوية المناضلين الاتحاديين فتجندوا لتعبئة الجماهير فكانت النتيجة أن فاز مرشحو الاتحاد، عندما أعلنت النتائج يوم 30 مايو، بأغلبية ساحقة في أغلبية المدن والقرى. لقد حصل مرشحو الاتحاد على أرقام قياسية في البيضاء والرباط وطنجة والجديدة والقنيطرة وغيرها. من بين النتائج التي كان لها وقع المفاجأة العظمى في الداخل والخارج انهزام السيد محمد الدويري الذي عين وزيرا للمالية في حكومة ولي العهد في الرباط أمام مرشح الاتحاد الحاج محمد بنعلال العوينات، وكان يكسب قوت يومه من بيع الفحم (فحام). وقد أبرزت التحرير انتصار هذا الرجل الشعبي على السيد الوزير بأغلبية ساحقة 374 صوتا مقابل 130 للدويري.

هذا وقد نجحت الشخصيات الاتحادية المترشحة: بوطالب، محمد حجي، الدكتور بلمختار، المعطي بوعبيد، التهامي الوزاني، عبد الرزاق من الاتحاد المغربي للشغل، عبد الحى الشامي، أحمدو الوطني، الخ. وقد فاز المرشحون الاتحاديون بأغلبية كبيرة في البلديات التالية: البيضاء، الرباط، القنيطرة، الجديدة، سطات، مراكش ورزازات، آسفي، طنجة، الناظور، تطوان، القصر الكبير، خريبكة، ضواحي سوس وغيرها. وحصل على نسبة هامة من المقاعد في الجماعات القروية. والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك تزوير أو تدخل مباشر من طرف الإدارة ولكن كانت هناك هيمنة للسلطة في البادية.

وقد نشبت سجالات صحفية بين الاتحاد وحزب الاستقلال حول أيهما نال الأغلبية. ورغبة في جعل حد لهذا السجل حتى لا ينسينا أهدافنا، ويلهينا عن نضالنا كتبت التعليق التالي في ركن "بالعربي الفصيح" يوم 2 يونيو 1960.

يقول التعليق:

"مرت التجربة الديمقراطية الأولى للانتخابات الجماعية كأحسن ما تمر الانتخابات في البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة في الحياة الديمقراطية. وإذا كانت نتائج هذه الانتخابات قد أظهرت بوضوح مدى انتصار التقدمية واندحار الرجعية حيث اكتسح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اكتساحاً عظيماً هائلاً، في جميع نواحي البلاد، فلول الرجعية المحتضرة فإن الواجب يقضي الآن أن تنصرف القوات الشعبية إلى بناء مستقبل البلاد بناء صحيحاً على أسس ديمقراطية سليمة. فالواجب يقضي، وقد نجح الاتحاد الوطني نجاحاً هائلاً مؤيداً بالأرقام والأسماء، أن ننصرف جميعاً إلى ما هو أهم، إلى بناء مستقبل البلاد، واضعين ثقتنا الكاملة في الجماهير

الشعبية التي برهنت عن وعيها ونضجها ورشدها، الشيء الذي شهد به الخاص والعام، الأجانب وغير الأجانب، والخطر كل الخطر هو السقوط مع الرجعية الفاشلة في مجادلات كلامية دائمة لأن الاستعمار، حليف الرجعية، يريد أكثر من هذا. يريد أن يبقى في مجادلات فارغة مع القوى الرجعية، ليتفرج هو، ويستغل انصرافنا عن أهدافنا الوطنية فيثبت أقدامه ويوطد ركائزه في حين أن المعركة القائمة في المغرب هي معركة ضد الاستعمار وبقايا الاستعمار، معركة من أجل الديمقراطية والتحرر والتقدم المطرد. لذلك يجب أن ننصرف للعمل من أجل مستقبل البلاد.

نعم لقد انتصرنا اليوم وعلينا أن نعمل لننتصر غدا. هذا شعارنا، وعلى ضوئه سنسير، واثقين من أنفسنا ومن قوتنا كشعب مناضل مكافح. فلنسير جميعا معززين بانتصارنا، فلنسر جميعا والله معنا، والنصر لنا".

5- حملة مضادة تربط المجلس التأسيسي بما جرى في فرنسا

وإثر هذه النجاحات على مستوى الاستشارات الشعبية أدرك خصوم الاتحاد، وعلى رأسهم كديرة وجماعته، أنه إذا أجريت انتخابات مجلس تأسيسي لوضع الدستور سيكون حظ الاتحاد فيه كحظه في انتخابات الغرف والبلديات، وبالتالي سيكون الدستور الذي سيضعه هذا المجلس في صالح ملكية دستورية ديموقراطية حقيقية. من أجل ذلك انطلقوا في حملة من الوشاية الكاذبة ضد الاتحاد قصد التأثير في جلالة المرحوم محمد الخامس، وقد أسسوا حملتهم على القول إن الاتحاد الوطني بمطالبته بالمجلس التأسيسي إنما يريد الإطاحة بالملكية كما حدث حين الثورة الفرنسية عندما اجتمع مجلس تأسيسي سنة 1789 وقرر إلغاء

الملكية. ولقطع الطريق أمام هذه التأويلات المغرضة قررت اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في اجتماعها يوم 20 يونيو 1960 إضافة توضيح لبيان المجلس الوطني حول المجلس التأسيسي فأكدت أن "الشعب المغربي على استعداد لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي يعرض بعد تحريره على مصادقة الشعب"⁽⁴⁾. ترأس الاجتماع عبد الرحمن اليوسفي، وتولى عبد الهادي بوطالب تقديم العرض السياسي باسم الكتابة العامة، تعرض فيه للقرارات التي سبق أن اتخذها الاتحاد في الفترة الماضية ثم قال: "إن أهم تلك القرارات بدون شك هو قرار المجلس الوطني المجتمع يوم 3 إبريل الماضي الذي طالب فيه بضرورة التعجيل بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات". وبعد أن تعرض لرد فعل السلطات الرسمية على هذا المطلب، قال إن الانتخابات الجماعية قد برهنت على أن "الشعب ناضج ومستعد الآن لانتخاب مجلس تأسيسي، وأن الأصوب هو الشروع بأقصى ما يمكن من السرعة في انتخاب هذا المجلس الذي يجب أن يكلف بوضع الدستور وتقديمه إلى الشعب ليصوت عليه مرة أخرى". وقال بوطالب: "إن ممثلي الشعب هم الذين يجب أن يضعوا الدستور، وأنا لا نريد دستوراً ممنوحاً، لأن الدستور هو تنظيم ديموقراطي للحكم وهو حق مقدس للشعب، وأن هذا الدستور هو الذي سيضعه ممثلو الشعب

4- المضمون السياسي لهذه الإضافة واضح : فالمجلس التأسيسي يضع الدستور. ولا يعتبر هذا الدستور ساري المفعول إلا بعد مصادقة الشعب عليه في استفتاء ينظم لهذا الغرض. ومعلوم أن الذي سيقدر تنظيم استفتاء وعرض الدستور عليه هو من له الصلاحية في ذلك وهو الملك. وإذن فالدستور الذي سيضعه المجلس التأسيسي يتطلب تطبيقه موافقة جلالة الملك عليه أولاً. وإذن فالمجلس التأسيسي الذي يطالب به الاتحاد لا علاقة له بالجمعية التأسيسية الفرنسية التي أنهت الملكية.

والذي سيضع حداً للالتباس والغموض والفوضى السائدة عندنا في
تسيير شؤون البلاد".

وفي هذه الأثناء أطلق سراح الأخ البصري والمقاومين بعد أن ثبت
لجلالة المرحوم محمد الخامس زيف التهم الموجهة إليهم بخصوص ما
سمي بـ "مؤامرة اغتيال ولي العهد"⁽⁵⁾، وقد زار الأخ البصري عدداً من
المدن أقيمت له فيها استقبالات حاشدة، وخطب في مهرجانات ضخمة،
وكان التركيز في ذلك الوقت على المسألة الديمقراطية : على موضوع
اختصاصات المجالس البلدية والقروية والدعوة إلى انتخاب مجلس
تأسيسي لوضع الدستور.

وفي هذه الفترة أيضاً التحق الشهيد عمر بن جلون بالمغرب بعد
أن أنهى دراسته في فرنسا حيث كان ينشط في فرع الاتحاد هناك. وكان
الشهيد قد حضر ليسانس في الحقوق وشهادة في المواصلات فعين نائبا
للمدير الإقليمي للبريد بالدار البيضاء، وربط اتصالات مع النقابيين
البريديين، وصار المحرك للنضال النقابي في القطاع قبل أن يطرد ويتفرغ
للنضال السياسي والتنظيم الحزبي والصراع مع الجهاز النقابي (سترد
تفاصيل في هذا الشأن في الكتاب الخامس).

5- وكان قد أطلق سراحه يوم 3 يوليوز 1960 هو وجماعة من المقاومين بمناسبة
عيد الأضحى. انظر الكتاب الثاني ص 98 وما بعدها.

رفض المجلس التأسيسي وتركيز الحكم الفردي

مجلس الدستور، وفاة محمد الخامس، ومذكرة صريحة

1- مجلس للدستور يولد ميتا!

في الوقت الذي اشتدت فيه حملة الاتحاد من أجل المجلس التأسيسي لوضع دستور -يوافق عليه الملك ويعرضه على الاستفتاء- وفي الوقت الذي أسقط فيه في أيدي خصوم الاتحاد الذين قاموا بتلك الوشاية الكاذبة التي حاولت أن تحاكم نوايا الاتحاد فربطت بين المجلس التأسيسي وما حدث في فرنسا، في هذا الوقت، وبالضبط في 27 غشت 1960، صدر بلاغ من الديوان الملكي يعلن أن جلالة الملك أخبر أعضاء حكومته بإنشاء "مجلس الدستور". وأنه قد عين الشخصيات الآتية أسماؤهم أعضاء فيه:

من رجال العلم: (1) الوزير المستشار في مجلس التاج، المختار السوسي. (2) السيد الرحال الفاروقي. (3) محمد داوود. (4) السيد عبد الله كنون. من رجال القضاء: (5) السيد عبد الرحمان الشفشاوني. (6) السيد أحمد الحمياني. (7) السيد أحمد أبلحيني. (8) عمر بنخضرة. من رجال الفكر والسياسة: (9) السيد حرمة ولد بابانا. (10) السيد علال الفاسي. (11) محمد بلحسن الوزاني. (12) السيد الرشيد ملين. (13) السيد المحجوبي أحرضان. (14) السيد عبد الهادي بوطالب.

اعتذر الأستاذ بوطالب عن الالتحاق بالمجلس المذكور بصفة شخصية وطلب من الملك عرض الأمر على قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفعلا طلب جلالتة من الكتابة العامة للاتحاد اقتراح ثلاثة أشخاص يختار جلالتة واحدا منهم لعضوية المجلس. فجاء الجواب

الأول من المؤتمر الإقليمي بالرباط الذي كان مقررا انعقاده في فاتح سبتمبر، وقد انعقد فعلا برئاسة عبد الله إبراهيم وأصدر بلاغا يعلن فيه عن رفضه لكل دستور لا يضعه مجلس تأسيسى منتخب.

شنت "الرأى العام" حملة قوية على هذا المجلس، وقد حجزت أربع مرات بسبب ذلك، كما مورست ضغوط على مديرها السيد أحمد بنسودة وعلى الأستاذ عبد الهادي بوطالب فجمدا نشاطهما داخل الاتحاد، ثم احتجبت "الرأى العام" بطلب من مديرها وعادت التحرير للصدور (تفاصيل ذلك في الكتاب الثانى ص 42 وما بعدها).

نصب جلاله المرحوم محمد الخامس مجلس الدستور -الذي قاطعه الاتحاد- يوم 7 نوفمبر 1960. وبعد شهرين اجتمع لانتخاب رئيسه فحصل علال الفاسي على الأغلبية ضد منافسه احمد الزغاري والى بنك المغرب. بعد إعلان النتيجة انسحب كل من أحرضان هو وأعضاء حزبه، والرشيد ملين باسم الأحرار المستقلين والسيد معينو باسم حزب الشورى والاستقلال. وكان السيد محمد بلحسن الوزانى قد انسحب من عضوية هذا المجلس قبل انعقاده، معللا انسحابه بكون هذا المجلس "غير مطابق لمبادئ ومناهج الديمقراطية الدستورية"، كما قل في برقية الاستقالة. وهكذا ولد هذا المجلس ميتا.

2- وفاة محمد الخامس، ومذكرة تاريخية!

كان وقع فشل المجلس الدستوري كبيرا على المرحوم الملك محمد الخامس، خصوصا وقد جاء الفشل، لا بسبب مقاطعة الاتحاد وحسب، بل أيضا لأن نفس هذا المجلس جاء من الأطراف التى تعارض الاتحاد وتشكك في نواياه! لقد كان من المتوقع أن ترشيح احمد الزغاري المعروف بعلاقته مع القصر، سيحمل الباقي على عدم منافسته حتى تنجح العملية. ولكن ترشيح علال الفاسي نفسه ونجاحه بأغلبية كبيرة

ضد الزغاري قد كشف النقاب عن تناقضات لم يكن من الممكن السيطرة عليها. ومن أجل "تجاوز" هذه التناقضات -تجاوزا سلبيا ينسف العملية برمتها- كان هناك طريق واحد هو انسحاب "الخصوم التقليديين" لحزب الاستقلال: المحجوبي أحرسان زعيم الحركة الشعبية، ومعينو عن حزب الشورى، وخصوصا الرشيد ملين (أي كديرة مدير ديوان ولي العهد) عن الأحرار المستقلين.

أدرك جلالة محمد الخامس حقيقة الأمر وأخذ يفكر في معالجة الأزمة من أسبابها الحقيقية، وقر رأيه في الأخير -بعد استشارات غير معلنة كان من جملتها استشارة أعضاء من قيادة الاتحاد- أن يجعل حدا لمسلسل التناور والتأمر الذي أدى بالمغرب إلى وضعية الأزمة. وبينما هو يفكر في الأمر إذ وقع الإلحاح عليه لإجراء عملية جراحية بسيطة كان كثير من الأطباء المغاربة وغيرهم لا يرون ضرورة في إجرائها. ولكن حكم الأقدار لم يكن من الممكن رده، لقد دخل المصحة لإجراء العملية وفي نيته تغيير الوضع بعد تماثله للشفاء -كما أبلغ ذلك قيادة الاتحاد. غير أنه حدث ما لم يكن في الحسبان إذ اختطفته المنون أثناء العملية، وذلك في 2 مارس 1961.

وبمناسبة وفاة الملك الراحل أصدرت الكتابة العامة يوم 2 مارس 1961 بلاغا تعبر فيه عن رأي الاتحاد في مسألة الحكومة وإمكانية مشاركة الاتحاد فيها. يقول البلاغ بعد عبارات الأسى التي تخص المناسبة: إن الكتابة العامة بعد دراستها للوضعية المستجدة قررت: "مواصلة المساعي مع جميع الهيئات السياسية قصد تحقيق وحدة العمل على أساس النقطتين التاليتين: (1) انتخاب مجلس تأسيسي (في زمن) لا يتعدى المدة اللازمة من الوجهة الإدارية لتنظيم هذا الانتخاب. (2) تأسيس حكومة انتقالية يكون من جملة مهامها تنظيم هذا الانتخاب على أن تحدد في

نص قانوني السلطات التي يجب أن تكون لهذه الحكومة حتى تستطيع أن تقوم بمهامها وتكون لها المسؤولية الحقيقية أمام الملك وأمام الرأي العام".
تولى الأمير ولي العهد العرش بعد وفاة والده ونصب باسم الحسن الثاني (بعد جده الأعلى الحسن الأول). كان أول عمل قام به هو استقبال ممثلي الأحزاب يطلب منهم رأيهم في الأوضاع. كان وفد الكتابة العامة للاتحاد الوطني يتألف من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد البصري وعبد الرحمان اليوسفي والدكتور بلمختار، وقد جرت المقابلة يوم 8 مارس، أي بعد خمسة أيام من وفاة المرحوم محمد الخامس. شرح الوفد الاتحادي وجهة نظره بكل صراحة لجلالة الملك الجديد. وبعد الاستماع إلى الوفد الاتحادي طلب جلالته أن يرفع له الاتحاد مذكرة يقدم فيها رأيه كتابة. وقد قدمت الكتابة العامة للاتحاد الوطني لجلالته مذكرة تاريخية تطرح فيها الاختيار بين الحكم الدستوري الديمقراطي وبين الحكم الفردي مؤكدة على ضرورة الاختيار الديمقراطي. وفيما يلي نص هذه المذكرة التاريخية.

"الحمد لله وحده

إلى صاحب الجلالة الحسن الثاني.

وفقا للمقابلة التي تفضلت بها جلالتم بتاريخ 8 مارس 1961 والتي أتاحت لوفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يشرح لجنابكم العالي مقررات هيئاته المسؤولة حول الوضع الراهن، نتشرف بأن نقدم لكم اليوم نص هذه المقررات، راجين أن نكون هكذا قد ساهمنا في خدمة الصالح العام وتحقيق مؤسسات تمثيلية ديموقراطية تضمن سير البلاد في استقرار وجد وفعالية. والاتحاد الوطني يريد بهذه المذكرة الوجيزة تأكيد بعض الاعتبارات التي سبق لوفده أن عبر عنها أمام جلالتم أثناء المقابلة المذكورة أعلاه.

1- يرى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه لا مناص لنظام ملكي يتوخى الاستقرار والاستمرار على تقاليدنا الصالحة من إنشاء مؤسسات تمثيلية تلبي رغبة الشعب الأكيدة في المشاركة في الحكم ومراقبة أعمال الحاكمين وبذلك يصبح المجتمع المغربي مجتمعا مسئولا يمارس مسئولياته في السياسة الداخلية والخارجية بواسطة ممثليه المنتخبين.

نعم هناك نظرية تقول بوضع نظام رئاسي أو فردي للحكم، مدعية أن التخلف الاقتصادي الذي يستوجب مجهودات جبارة متوالية لا يسمح بإنشاء نظم ديموقراطية. وتعتمد هذه النظرية على النظم التي أسست عند غيرنا من الأقطار حديثة العهد بالاستقلال. ونحن نرى في هذا الاتجاه خطأ. لأن المقابلة بين المغرب والأقطار المذكورة ليست مقابلة صالحة في جميع وجوهها. فالنظام الرئاسي أو الفردي هو، بطبيعته القانونية، نظام مؤقت في الزمان، ويتعرض صاحبه إلى مسئولية خطيرة قد ينجح في ممارستها كما يمكن أن يحكم عليه بالفشل. وعلى أية حال ينتهي النظام بانتهاء مدة التفويض أو بانسحاب مسئوله الأول. وهكذا يتجلى الفرق الشاسع بين الوضع المغربي الذي يريد استمرار نظامه الملكي وبين غيره من الأقطار التي أسست نظم بلادها على حكم جمهوري.

2- كثيرا ما تردد بعض الهيئات السياسية أن الغاية المتعلقة بوضع دستور وديموقراطية هي غاية مشتركة لسائر التيارات الموجودة بالمغرب، لا جدال فيها، وأن الطريق التي تسمح بوضع الدستور لا تستلزم حتما أن ينتخب مجلس تأسيسي. والاتحاد الوطني يرى في هذه الوجهة من النظر مغالطة أو خطأ. فالطريق التي يقع عليها الاختيار لوضع الدستور ليس وسيلة تطبيقية لمبدأ لكنها هي نفسها مبدأ. وقيمة المؤسسات مرتبطة بقيمة الطرق التي استعملت لإنشائها. فالمجلس

المنتخب هو تجاوب حقيقي بين الملك الذي قر عزمه على أن يصبح الشعب مقرا للنظم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبين الشعب الذي يشعر بكامل مسؤولياته دون تقييد ولا تحفظ.

أما فيما يرجع للهيئة الحكومية فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى من الضروري أن تؤسس هذه الهيئة على أسس تجعلها قادرة على تحمل مسؤولياتها أمام الملك وأمام الرأي العام في انتظار تنظيم علاقاتها بصفة أدق وأكمل عندما يصبح دستور البلاد في حيز التطبيق. وبلاغ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يحدد ما نراه ضروريا من اختصاصات للهيئة الحكومية في الطور الانتقالي الذي ينتهي بانتهاء انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور. ونحن نؤكد بكل صراحة أن فكرة الاستمرار التي تسود كل نظام ملكي تتنافى كل المنافاة مع ممارسة الحكم مباشرة من طرف جلالة الملك، وأن عواقبها خطيرة بالنسبة لاستقرار البلاد، وأن من يقول بهذا الأسلوب في الحكم المباشر إنما يريد أن لا يتحمل مسؤولية منصبه أمام رئيس الدولة وأمام الرأي العام المغربي.

هذا وإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليرى في ثورة الملك والشعب التي كانت نقطة الانطلاق التاريخي في تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ميثاقا حيا مستمرا يتلخص مدلوله في الثقة الكاملة المتبادلة بين الملك والشعب. والثقة في تاريخ الشعب لا تأتي من الأسفل إلى الأعلى فقط لكنها يجب في ظروف معينة أن تأتي من الأعلى إلى الأسفل حتى يتم التجاوب الحقيقي الصادق. ولا طريقة لذلك إلا بسن انتخابات حرة عامة تخرج البلاد من الخلط والغموض وتمنحها مؤسسات حرة تكون الضمان الحقيقي للاستقرار والنظام".

حرر في 13 مارس 1961. عن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. عبد الرحمن اليوسفي.

كان لابد من انتظار قرار الملك في شأن مذكرة الاتحاد، وكان لابد من انتظار مرور الذكرى الأربعينية لوفاة الملك الراحل. وعندما مرت هذه الذكرى كان لابد من كسر الصمت، فكتبت في ركن "صباح النور" يوم 7 أبريل 1961 التعليق التالي:

يقول التعليق:

"مرت أربعون يوما على وفاة الملك الراحل محمد الخامس وهي أيام ليست كسائر أيام الله! مرت طويلة عريضة لأنها لم تكن أياما عادية وإنما كانت أياما وليالي، بل ساعات، طويلة ممزوجة بهول الفراغ الكبير الذي خلفته وفاة الملك الراحل. لقد كانت أياما حبلى، أو هكذا ينظر إليها على الأقل. وكانت هذه نظرة الملاحظين الأجانب على الخصوص. والواقع أن بعض الأحداث تضطر المرء إلى الوقوف قليلا، ولكن المسافر لابد له أن يتابع الطريق ما دام مقصده وغايته واضحين.

والجماهير الشعبية التي تناضل من أجل حياة أفضل كان لابد أن تقف أمام هذا الحدث المؤلم، حدث وفاة محمد الخامس خصوصا وهو، أي الحدث، يجعل حدا فاصلا بين الماضي والمستقبل في تاريخ النضال الشعبي بالمغرب في العصر الحديث.

واليوم إذ تنتهي فترة الحداد وبعد أن جفف الشعب دموعه، والتفت إلى الوراء قليلا ليرى قيمة المرحلة النضالية التي قطعها، يتجه إلى الأمام لمتابعة النضال بوعي أكثر وأعمق ويقظة وحذر دائمين مستمرين". عصام

3- نحو إجماع وطني كامل على إعطاء الكلمة للشعب

وفي عدد 6 مايو 1961 من "التحرير" نشرنا تحت العنوان أعلاه المقال التالي، بعد أن أخذت كثير من الهيآت والأحزاب - وهي جميعا مشاركة في الحكومة - تلمس، عن قرب وبشكل يومي، انزلاق المغرب نحو حكم فردي مطلقة، يدير دفته أحمد رضا كديرة الذي كان في آن واحد الرئيس، القانوني، للحكومة، والمدير العام للديوان الملكي، ومدير ديوان رئيس الحكومة (الملك)، ووزيرا للفلاحة، ووزيرا للدفاع، ووزيرا للداخلية، ووزيرا للخارجية بالنيابة!

يقول المقال:

"عندما توفي محمد الخامس كانت قد طويت صفحة من تاريخ المغرب وفتحت صفحة أخرى جديدة. ليس معنى هذا أن كل ما نشكو منه الآن لم يكن له أثر من قبل، فلقد كانت معركة الديمقراطية في بلادنا قائمة على قدم وساق منذ أزيد من سنة. كانت معركة الديمقراطية قائمة منذ أن وضع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مطلب الدستور في إطاره الحقيقي حيث طالب في أوائل أبريل من السنة الماضية بتكوين مجلس تأسيسي لوضع الدستور.

بالرغم من قيام المعركة منذ ذلك التاريخ فإن وجود محمد الخامس كان يشكل، كما قلنا ذلك من قبل، ضمانا تبعث على شيء من الاطمئنان في انتظار قيام الضمانة الحقيقية التي هي المؤسسات الوطنية التمثيلية. وهذه الضمانة التي كانت تتمثل في وجود محمد الخامس كان قوامها روحه الديمقراطية السمحة التي لا يستطيع أن ينكرها أحد، وإيمانه بشعبيته وحرصه عليها، تلك

الشعبية التي لم تأت نتيجة لشعوزة ولا لتضليل ، وإنما ولدت ونمت في أوساط المعركة التحريرية التي كان يخوضها إلى جانب شعبه ، كما كان من مقومات هذه الضمانة ما عرف به محمد الخامس في حياته من التبصر والتعقل والأناة وتغليب جانب الحكمة في كل شيء .

كل ذلك مجتمعا كان يبعث على شيء من الاطمئنان ويقوي جانب الأمل ويجعل المعركة الديمقراطية في المغرب تسير إلى هدف معلوم ، مهما تكن المعوقات التي تحول دونه ، فلقد كان هناك يقين بأن المعركة منتهية إليه لا محالة .

لقد كان هناك يقين ثابت أن محمد الخامس لن يلبث أن تغلب عليه طبيعته وأن يحن إلى اللقاء مع شعبه مرة أخرى ، كما كان يلتقي معه دائما من قبل في كل المعارك السالفة ، وأن يضرب عرض الحائط بكل المعوقات التي تقف دون تحقيق أمنية الشعب في الحياة الديمقراطية السليمة .

وبالفعل فقد أصبح معروفا للجميع داخل المغرب وخارجه أن محمد الخامس في أيامه الأخيرة كان قد عزم على إلغاء تجربة مجلس الدستور المعين والشروع في الإجراءات الضرورية لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور . ولم يعد سرا أنه طرح هذه القضية في مجلس وزاري قبل دخوله المصحة ، وأنه بالرغم من المعارضة التي لقيها (من ولي العهد) عندما طرح هذه القضية فقد ظلت عزما أكيدا في نفسه لا ينتظر للبت فيه إلا أن يغادر المستشفى .

وفجأة أعلن عن وفاة محمد الخامس فكان ذلك إعلانا في نفس الوقت عن موت الضمانة التي كانت تتمثل فيه والتي ذكرنا

مقوماتها : من روح ديموقراطية ، إلى شعبيته القائمة على الكفاح لا على الشعوذة ، وعلى غلبة جانب الحكمة عليه في كل تصرفاته . وكان طبيعيا بعد موت هذه الضمانة أن تتجه أنظار الشعب أكثر من ذي قبل إلى الضمانة الحقيقية التي هي المؤسسات الوطنية التمثيلية ، وهي ضمانة لا يخاف عليها من الموت لأنها مستمدة من إرادة الشعب فهي باقية ما بقي الشعب نفسه .

وفي غمار المخاوف والبكاء والدموع والحيرة والشائعات برز الاتحاد الوطني بالحل الواحد العملي الصحيح ، الحل الذي يقبر المخاوف في مهدها ويقضي على الحيرة ويضع حدا للشائعات . وكان هذا الحل يتلخص في : "تكوين حكومة انتقالية ذات سلطات منصوص عليها تمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملة ، على أن تكون المهمة الأولى لهذه الحكومة الائتلافية هي تنظيم انتخابات عامة لتكوين مجلس تأسيسي منتخب من طرف الشعب ، انتخابا مباشرا في مدة لا تتعدى ما تتطلبه الإجراءات الإدارية" . ولكي يبرهن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن صدق نيته في اقتراح هذا الحل ، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد ، فقد تردد في صحافته وعلى لسان قاداته في المحاضرات وغيرها أنه لا يهمله إطلاقا أن يشترك في هذه الحكومة الائتلافية المؤقتة أو أن لا يشترك ، وأنه مستعد أن يعطي تأييده لأية حكومة صالحة تتكون على هذا الأساس .

ومهما يكن ما قوبل به هذا الاقتراح عند الإعلان عنه ، سواء لدى المسؤولين أو لدى الهيآت الوطنية الأخرى ، فإن الأحداث التي مرت منذ ذلك اليوم حتى الآن قد عملت كلها على تأكيد صواب هذا الاقتراح ، والبرهنة على أنه الحل الوحيد العملي الصحيح . إننا

لسنا بحاجة هنا إلى أن نعطي أمثلة للتدهور الكبير الذي تردى فيه المغرب في الشهور الأخيرة، ويكفي كمثال على هذا التدهور أن تعيش الدولة من دون رئيس حكومة قانوني، وأن لا تجد أخيراً ما تتلافى به هذا "العطب" الكبير إلا أن تسند الصلاحيات القانونية التي لرئيس الحكومة إلى مدير الديوان الملكي السيد رضا كديرة.

ويكفي للدلالة على هذا التدهور أيضاً أن تعيش الدولة بدون وزير فلاحية ولا وزير دفاع ولا وزير تعليم ولا وزير داخلية والبقية تأتي! وأكثر من كل ذلك هناك بوادر تدل على أن النية متجهة إلى الإمعان في الحكم الفردي المطلق وتجريد الدولة حتى من بعض المظاهر الشكلية التي جعلها تمت بصلة إلى الحكومات العصرية المنظمة الديمقراطية. يكفي أن نرى النوايا متجهة إلى ضرب كل المكاسب الوطنية، وإلى حل التعبئة الشعبية، وإلى التماس القدوة في الحكم من بعض الأوضاع الفاسدة المتعفنة التي لم يحفظها من غضب شعوبها حتى الآن إلا احتماؤها بالاستعمار واعتمادها عليه.

وسيطول بنا المقال إذا ذهبنا نعدد كل مظاهر التدهور والانحلال والفساد في بلادنا في الشهور الأخيرة بصورة خاصة، لأنها واضحة معروفة لا تحتاج إلى تذكير، ونتيجتها أيضاً واضحة معروفة وهي هذا الانحلال الذي لا مزيد عليه في الداخل وهذه السمعة السيئة في الخارج التي تأخذ شيئاً فشيئاً مكان السمعة التي كان يتمتع بها المغرب بفضل وعي شعبه وبفضل عالمية ملكه الراحل محمد الخامس.

ونعود إلى الاقتراح الذي كان قد برز به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية غداة وفاة محمد الخامس، نعود إليه لنرى أنه مهما يكن

ما قوبل به عند الإعلان عنه فإن الأحداث لم تزد على أن أكدت وبرهنت على صدقه، نحن نرى أن هذا الاقتراح قد أصبح بصورة أو بأخرى هو الحل الوحيد المطروح وهو الذي تنادي به الهيئات الوطنية الأخرى وتقرره في كل يوم وتلح في المطالبة به. إن إجماع الهيئات الوطنية قد أصبح منعقدا على وجوب تكوين حكومة ائتلافية ذات صلاحيات منصوص عليها تمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملة، وإن الإجماع قد أصبح منعقدا على أن تكون المهمة الأولى لهذه الحكومة الانتقالية تنظيم انتخابات عامة تنبثق منها المؤسسات الوطنية التمثيلية.

وإذا كنا حتى الآن لا نسمع ولا نقرأ صراحة أن المؤسسة التمثيلية الأولى التي يجب العمل على انتخابها هي المجلس التأسيسي فنحن متأكدون أن ذلك هو نهاية المطاف، وأن هذه النقطة بالذات ستكون من غير شك موضوع إجماع وطني أكثر من غيرها من النقاط الأخرى.

ذلك لأن الأوضاع غير الصالحة لا ينفع في علاجها مراوغتها أو محاولة ترقيعها، وإنما الشيء الوحيد الذي ينفع هو أن تستبدل بها أوضاع أخرى صالحة. والحكم الفردي لم يبرهن عندنا نحن فقط على عدم صلاحيته فهو غير صالح أبدا في أي زمان وفي أي مكان. والذي يقابل الحكم الفردي المطلق إنما هو إعطاء الكلمة للشعب واعتباره مصدر جميع السلطات وعلى رأسها السلطة التشريعية. ومعنى ذلك باختصار أنه لا صلاح للأوضاع أبدا إلا بأن تنتقل السلطة التشريعية إلى يد الشعب نفسه، الأمر الذي يقضي حتما أنه لا دستور إلا الدستور الذي ينبثق عن إرادة الشعب ويضعه

ممثّلون منتخّبون من طرف الشعب انتخابا مباشرا. أما الإيمان نظريا بأن الشعب هو مصدر السلطات والسير عمليا على عكس ذلك فهو تناقض بيّن لا يمكن له أن يستمر مهما تكن الدوافع التي تحمل على قبول الاستمرار فيه، وذلك ما جعلنا نعتقد في أن الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسى ستكون من غير شك هي المظهر الأول للوحدة والإجماع الوطنى، ويومئذ تصبح فرضا لا مفر منه وغاية قريبة المنال، لأن الإجماع الوطنى لا يمكن أن يقاوم وهو قوة حقيقية تتحطم عليها كل القوى وتفشل كل المناورات! فهل أصبحنا اليوم على أبواب إجماع وطنى كامل حول مبادئ وأهداف صحيحة. إن أى مخلص لا يستطيع إلا أن يرجو ذلك من أعماق قلبه، على أن تكون النوايا التي تدعو إلى هذا الإجماع نوايا صادقة مخلصة لا أثر فيها لغير المصالح الوطنية العليا".

4- تركيز حكم فردى مطلق يدير دفته كديرة!

لم يكن لمذكرة الاتحاد ما بعدها، ولم تنفع مقالات "التحرير" في تغيير الاتجاه نحو الحكم الفردى المطلق الذى كان ينزلق المغرب إليه بسرعة. لقد استمرت الحكومة التي كان ولي العهد يرأسها نيابة عن والده، فأصبحت هي نفسها الحكومة التي يرأسها جلالة الملك الحسن الثانى. وعندما تبين بالتجربة تناقض مهمة الوزير الأول مع مهمة الملك عين جلالته السيد أحمد رضا كديرة (مدير ديوان ولي العهد سابقا ووزير الفلاحة) مديرا عاما للديوان الملكى، بعد أن كان عينه بعد وفاة البكاي وزيرا للداخلية. وفي يوم 7 يونيو 1961، أجرى جلالة الحسن الثانى تعديلا على حكومته فأضاف إلى الحكومة زعماء الأحزاب السياسية باستثناء الاتحاد. وهكذا عين علال الفاسى وزيرا

للشؤون الإسلامية، ومحمد بلحسن الوزاني وزيراً للدولة، والمحجوبي
أحرضان وزيراً للدفاع الوطني وعبد الكريم الخطيب وزيراً للشؤون
الإفريقية ومحمد الرشيد ملين وزيراً للتعليم⁽¹⁾.

لقد أصبح كديرة الذي كان الملك قد أسند إليه مهمة توقيع
المراسيم باسم رئيس الحكومة الملك، "الحاكم بأمره" في البلاد، لقد
أصبح، في آن واحد: رئيس الحكومة القانوني، ومديراً عاماً للديوان
الملكي، ومديراً لديوان رئيس الحكومة الملك، ووزيراً للفلاحة، ووزيراً
للدفاع، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية بالنيابة. وهكذا كان كديرة
يشخص "الحكم الفردي" في المغرب. وبهذا يكون الملك قد اختار
الحكم الفردي على الحكم الديمقراطي الذي ألم عليه الاتحاد في
مذكرته. ومن يومها صار الاتحاد يستعمل في بياناته وفي جريدة
"التحرير" عبارة "الحكم الفردي" وعبرة "الحكم المطلق" كوصف
لواقع قائم لم يكن يجادل فيه أحد.

ثم تسربت أخبار تفيد أن هذه الحكومة ستكون بإعداد دستور
ممنوح، وصدر ما سمي بـ "القانون الأساسي" الذي قيل عنه إنه سيقوم
مقام الدستور إلى أن يتم إعداده هذا الأخير، فكان لابد من التصدي
لهذه الاختيارات اللاديموقراطية... وهكذا عقد المجلس الوطني للاتحاد
دورة يومية 17-18 يونيو 1961، وأصدر بلاغاً جاء فيه على
الخصوص ما يلي:

1- حصلت مشاكل في هذه الحكومة منذ يومها الأول فقد استقال محمد الرشيد ملين
من وزارة التعليم غداة تعيينه فيها، وحل محله يوسف بالعباس الذي كان وزيراً
للصحة، وقد خلفه في هذه الوزارة الدكتور الخطيب. وبعد شهر ونصف من تنصيب
هذه الحكومة استقال محمد بلحسن الوزاني من منصب وزير الدولة...

"إن المجلس الوطني يقرر :

(1) زيادة على عمله كمعبر عن مطامح الجماهير الشعبية القيام بتركيز نشاطه على تعبئة وقيادة الجماهير تحت شعار رفض الحكم الفردي واسترجاع السيادة للشعب، لأن الشعب هو مصدر السلطات.

(2) إعطاء الصلاحية للكتابة العامة لتحديد خطة وميادين العمل الذي ستقوم به الجماهير على الصعيد المحلي والوطني في شكل مبادرات مضبوطة بهدف انتزاع حقوقها".

وعلى إثر هذا البيان شنت صحافة كديرة وأحمد العلوى وكذا الإذاعة حملة على الاتحاد فكان لابد من الرد عليها، وقد كتبنا عدة تعليقات ومقالات سجالية في هذا الموضوع لا يتسع المجال لإيرادها كاملة، وسنورد نماذج أخرى في الموضوع نفسه بعد قليل.

وتدخل سنة 1962 التي كان قد قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. فالوعد الذي قطعه المرحوم محمد الخامس على نفسه يوم زُجَّ به في تلك التجربة المشئومة، تجربة الحكم الفردي، هذا الوعد ينص على أن بلادنا ستتمتع بمؤسسات تمثيلية ودستور سنة 1962. وقد أكد المرحوم الحسن الثاني هذا الوعد في خطب وتصريحات عديدة حيث أعلن أنه لن تنته سنة 1962 حتى تكون البلاد متوفرة على دستور ومؤسسات تمثيلية... تدخل السنة الموعودة، إذن، بدون تبشير لتحقيق الوعد، بل إن قناة تلفزيونية أوروبية سألت جلالة الملك الحسن الثاني عن السبب في تأخير إقرار الديمقراطية في المغرب، كما تطالب بذلك المعارضة، فنسبت إليه جوابا جاء فيه "إن المعارضة لم تعبر عن رأيها أو لم تحسن التعبير عنه!" وكتعليق على هذا الجواب، ولوضع الأمور في نصابها قررت الكتابة العامة للاتحاد نشر

نص المذكرة التي كانت قد قدمتها لجلالته إثر الاستشارات التي قام بها عند وفاة المرحوم محمد الخامس، والتي أتينا بنصها أعلاه. وقد نشرت فعلا في "التحرير" بتاريخ فبراير 1962.

5- بمناسبة مرور سنة على الحكم الفردي

وتحين ذكرى مرور سنة على تجربة الحكم الفردي كاختيار واع ومتعمد، فكان لابد من استعراض حصيلة تلك السنة في مجال الديمقراطية. فكان المقال التالي الذي نشرناه يوم 2 مارس 1962 يقول المقال:

"ها نحن بعد أزيد من سنة من وفاة محمد الخامس نقف على أبواب السنة السابعة من استقلال المغرب، ونلقي نظرة على حاضرتنا فلا نجد فيه ما يشجعنا ويعيد الثقة إلى نفوسنا ثم نعود بذاكرتنا إلى الوراء، إلى السنين الماضية، فنتأسف للفرص الضائعة وللأوقات والمجهودات التي ذهبت سدى. ثم بعد كل هذا لا نجرؤ أن ننظر إلى المستقبل مخافة أن نصاب بخيبة أكبر، لأن المسؤولين على شؤوننا العامة لم يهيئوا ذلك المستقبل ولم يعملوا شيئا من شأنه أن يلبي رغبات الشعب بكيفية جدية تبعث على الاطمئنان والثقة. ومع ذلك فقد كانت الطريق واضحة أمامنا منذ بداية الاستقلال، وكان في إمكاننا أن نسير أشواطاً ونقطع مراحل هامة في طريقنا نحو التقدم ونحقق مكاسب ومنجزات، ونجد أنفسنا اليوم في وسط الطريق وقلبنا مفعم بالإيمان والحماس، لا نتعث ولا نتردد ولا نبذر الأوقات، وإنما نسير في جادة واضحة نحو الأهداف المرسومة. إذن: فمن الذي عاقنا عن السير منذ اليوم الأول في هذه الطريق؟

قد نجد بعض العذر إذا قلنا إن السنوات الأولى من الاستقلال كانت سنوات تجربة وتمارين واطلاع وممارسة لشؤون الدولة. وكنا لا نبدي أي ملاحظة أو انتقاد لو أن التجارب انتهت في أجل معقول، ولو أنها أتت أكلها وأنتجت ثمرتها المرجوة فاستفاد المسؤولون من درسها وانتهجوا السياسة الرشيدة الضرورية. على أنه ليس في نيتنا هنا أن نحلل جميع جوانب الخلل والتدهور والانحلال. فالذي يهمنا هو أن نتساءل عن نشوء الحكم الفردي ونحلل على ضوء التجربة جانباً من جوانبه وهو المتعلق بعلاقته مع الهيئات المنتخبة طيلة ما يقرب من سنتين، لأن هذه العلاقات في سائر مظاهرها تشكل مقياساً على النزعة "الديموقراطية" الحقيقية التي يصطبغ بها الحكم الفردي منذ ماية 1960 (إقالة حكومة عبد الله إبراهيم).

كيف تأسست أول حكومة ملكية؟

وقبل كل شيء كيف نشأ الحكم الفردي؟ وما الأسباب السياسية التي دعت إلى ذلك؟ هل كان الملك محمد الخامس في اضطرار إليه؟ أم أنه اتخذ قراره تحت تأثيرات شوهت له الحقيقة؟

لنرجع إلى الوثائق الرسمية لنعيد الذاكرة لمن فقدها. لقد تأسست حكومة عبد الله إبراهيم بتاريخ 24 ديسمبر 1958 وفي حفلة التنصيب ألقى جلالة محمد الخامس خطاباً جاء فيه :

"وقد اقتضى نظرنا أن نؤلف الحكومة الجديدة وعهدنا إلى السيد عبد الله إبراهيم ليشكلها بصفة شخصية لتقوم في مدة معينة بالمهام الوزارية وتسيير شؤون الدولة والسهر على تحقيق الأهداف (التالية: 1) متابعة تطبيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية. 2) اتخاذ التدابير اللازمة لتشغيل أكثر ما يمكن من العمال. 3)

مواصلة تطبيق العهد الملكي بإجراء الانتخابات البلدية والقروية قبل نهاية سنة 1959، هذه الانتخابات التي ستفصح عن اتجاهات الرأي العام وتياراته اللازمة معرفتها لتشكيل حكومة تمثيلية".

يتبين من التصريح الملكي بكل بوضوح أن المهمة الأساسية للحكومة التي كان يرأسها عبد الله إبراهيم هي تهيئة الانتخابات والسهر عليها حتى تفصح هذه الانتخابات عن مختلف التيارات الموجودة في البلاد وحتى يتأتى تشكيل حكومة تمثيلية على أساس نتائج هذه الانتخابات. لكن الأحداث اتبعت تطورا يتناقض مع المقرر أعلاه، فأقيمت الحكومة قبل أن تجري الانتخابات وقبل أن تعرف نتائجها ثم بدلا من أن تتكون حكومة تمثيلية على أساس نتائج الانتخابات وقع العدول عن هذا الرأي وتأسس نظام للحكم الفردي بدون مبرر لا من حيث الشكل ولا من حيث العمق.

وحقيقة الأمر التي يعلمها كل واحد أن عدة شخصيات سياسة كانت تخشى هذه الانتخابات الشعبية وتخشى نتائجها فعملت على أن تؤثر على الملك المرحوم محمد الخامس واستطاعت هكذا أن تقنعه على اتخاذ قرار مناف كل النفي لالتزامه بتشكيل حكومة تمثيلية. وإذا كانت الشهور الأولى كافية لبيان فشل تلك التجربة التي بدأت في مايو 1960 - وهذا ما انتهى إليه المغفور له محمد الخامس نفسه - فقد اتضح له بعد مرور الأسابيع الأولى أن الأمور أصبحت لا تسير على ما يرام في الدولة وأن الاستمرار في هذه الطريق قد يضر بالمستقبل، فاقتنع في الأخير أن التجربة التي أقدم عليها تحت تأثيرات معروفة، وخاصة من ولي العهد سابقا، تجربة فاشلة لا ينتظر منها أي خير للبلاد. ولذلك قرع عزمه على أن

يضع حدا لها، وصرح بذلك في أحد المجالس الوزارية بمحضر كل الوزراء. ومن المحقق أنه قرر قبل وفاته بأسبوعين أن يغير سياسته وخطته بمجرد ما يقوم من العملية الجراحية التي كان مقدما عليها. والسياسة الجديدة التي قرر أن يسلكها هي الرجوع إلى تأسيس حكومة تمثيلية تحدد تاريخ الانتخابات من أجل إقامة نظام دستوري. وعلى كل فإن محمد الخامس أصبح يرى نفسه في وضعية لا يمكن أن تستمر، وقد اقتنع أن هناك تناقضا تاما بين موقفه كملك وموقفه كرئيس حكومة يسير الشؤون بنفسه مباشرة. ولكن الأقدار لم تمهله حتى يخرج من تجربته بالفائدة المنتظرة.

الحكم الفردي بعد وفاة محمد الخامس

ودخلت تجربة الحكم الفردي في طور جديد بعد وفاة محمد الخامس وكنا نأمل أن الحسن الثاني سيستفيد أكثر من غيره من درس الأحداث ويتبع خطة أبيه التي تقضي بالتفريق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى أن يؤسس مجلس وطني بعد انتخابات عامة، كنا نأمل أنه سيحافظ على رسالة أبيه التي هي بمثابة وصية. وعلى هذا الأساس وقع اتصال بين المسؤولين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والملك الحسن الثاني بمجرد تسلمه لمقاليد الملك، يدل على ذلك هذه الفقرة من المذكرة التي رفعتها إليه الكتابة العامة للاتحاد بتاريخ 13 مارس 1961 وقد جاء فيها " ونحن نؤكد بكل صراحة أن فكرة الاستمرار التي تسود كل نظام ملكي تتنافى كل المنافاة مع ممارسة الحكم مباشرة من طرف جلالة الملك وأن عواقبها خطيرة بالنسبة إلى استقرار البلاد، وأن من يقوم بهذا الأسلوب في الحكم المباشر إنما يريد أن لا يتحمل مسؤولية

منصبه أمام رئيس الدولة وأمام الرأي العام الوطني". وقد بين الاتحاد بهذه المناسبة بدون لبس ولا التواء استعداده للعمل ولتحمل مسئوليته السياسية بكيفية إيجابية بناءة بشرط أن تكون مبنية على أسس منطقية سليمة وأن تتجاوب مع رغبة الجماهير في إقامة حكم دستوري. ولكن سرعان ما خاب هذا الظن فقد خرج ممثلو الاتحاد من مقابلتهم مع الملك متفائلين ببعض الشيء لأن الملك أكد لهم استعدادهم للتعجيل بالانتخابات العامة في الأسابيع المقبلة وبين لهم أن الاستمرار في الحكم الفردي فكرة قد انتهت. إلا أنه ما مرت أسابيع حتى تأسست الحكومة الحالية بدون أن تجرى أية استشارات مع الاتحاد الوطني وعلى أساس مناقض تماماً للمحادثات التي أجراها من قبل مع رئيس الدولة. والأغرب من كل هذا أن الهيئات التي شاركت في الحكم دخلت كلها على أساس فردي لا يقبل من المشاركين أن يتقيدوا بأي برنامج أو خطة، حيث كان هذا الحكم مصطبغا باتجاه فردي ورجعي في آن واحد، وبصورة أقوى بكثير مما كان عليه الحال أيام محمد الخامس. وكل هذه الأحداث يعرفها المواطنون حق المعرفة، وما كنا لنذكرها لولا أن بعض الإذاعات الأجنبية أذاعت استجوابا لها مع رئيس الدولة قال فيه "إنه لا يعرف شيئا عن برنامج المعارضة وموقفها" مع أن الاتحاد منذ أن بدأت تجربة الحكم الفردي وهو يتحمل مسئوليته كحركة سياسة واعية تضع نفسها عند خدمة الشعب فلا تفتأ تنبه على الأغلاط التي يرتكبها المسؤولون وتبدي وجهة نظرها في كل القضايا الوطنية وتقوم بدورها كمعارض نزيه لا يخل بواجبه. وإذا كان الحكم الفردي لا يريد أن ينظر إلى المعارضة بمنظار الحقيقة

الموضوعية فلأن له مقاصد أخرى يسعى إليها. فما هي هذه المقاصد؟

إن الحكم الفردي في الواقع حكم تأسس لمعارضة الفكرة الديموقراطية وكل برنامج يرمي إلى إرجاع السيادة إلى الشعب ومراقبة نواب الأمة على الحاكمين. فنحن نقول إن الشعب هو مصدر السلطات وله وحده الحق بواسطة ممثليه بأن يعطي للبلاد الحكومة والأجهزة الإدارية التي تستطيع تحت مراقبته أن تلبي رغبات الشعب في التطور الجدي والعدالة الاجتماعية. أما أنصار الحكم الفردي فهمهم الوحيد هو تأخير أجل الانتخابات والتنكر للشعب في حقه في ممارسة السلطة.

تحزب الحكم الفردي...

ومن هذه النقطة يبدأ الصراع بين الحكم الفردي والحركة التقدمية. وكما كنا نتوقع، وكما هو طبيعة كل حكم استبدادي، فقد أصبح رئيس الدولة في هذا الصراع في موقف الخصم، فهو في هذا الوضع شبيه برئيس حزب معين له فكرة معينة ويعمل ضد حزب آخر. وما أبعد، وهو في هذا الوضع، عن دور الحكم الذي لا يتحزب، ولا يناصر فريقاً على فريق، وينظر إلى الكل بمقاييس واحدة. وقد أصبح هذا الموقف يتجلى في سائر مظاهر الدولة وميادين نشاطها ونورد هنا بعض الأمثلة:

1- الوظيفة العمومية: فقد فقدت الوظيفة العمومية معناها

الحقيقي ومقاييسها التي تصونها من العبث وتحتفظ لها بحرمتها. وهكذا أصبح هم الحكم الفردي هو مطاردة كل الموظفين الذين يحملون أفكاراً تقدمية ويتسمون بالشجاعة الأدبية. فمنذ أزيد من

سنة وأحرار الموظفين يطردون من المناصب ومكاتب الدولة والمصالح العمومية لا لجرم اقترفوه وإنما لكونهم يعطفون على المعارضة ويدافعون عن أفكارها، أو يطردون فقط بهدف فرض "احترام" قانون الوظيفة العمومية. وأي معنى يبقى لفكرة الدولة إذا أصبحت الوظيفة العمومية غير مبنية على أساس الأحقية والكفاءة والتجربة. بل أصبح مقياسها الذي تسير عليه هو الميز السياسي المحض؟ ومعنى هذا أن الوظيفة العمومية لم تعد تشتغل بمصالح الأمة وإنما بالدفاع عن مصالح الوضع القائم.

2- الهيئات التمثيلية: المجالس البلدية والقروية والغرف

التجارية : إن هذه الهيئات وضعت بنص القانون وأسندت إليها اختصاصات من الدولة التي تضمن لها احترام اختصاصاتها إلا أنه لما ظهرت نتائج الانتخابات وكانت لصالح التيار التقدمي في البلاد تبين أن الحكم الفردي لا يستطيع أن يحترم القوانين التي سنّها بنفسه. فالغرف التجارية مثلاً لا تستشار في المشاريع الاقتصادية والتجارية والمالية كما ينص على ذلك القانون، في حين أن شراكة معروفة من التجار من الذين أخفقوا في الانتخابات الأخيرة تواصل الاستشارة معهم، رغم كونهم لا يمثلون إلا أنفسهم. بل إن الاستشارات تجرى حتى مع الهيئات الفرنسية والأجنبية. فما ذنب تلك الغرف؟ ذنبها هو أنها تنتمي وتعطف على حركة سياسية تطالب بحكم تمثيلي على أساس انتخابات عامة.

ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن المجالس البلدية. فمنذ ظهرت نتائج الانتخابات لصالح النزعة التقدمية وضع لها عمدا قانون يضيق عليها في الاختصاصات ويضعها تحت حجر إدارة غير

كفاءة وتتسم في نفس الوقت بالفساد والتدهور والرشوة. وحتى في إطار الاختصاصات المسموح بها فإن تلك المجالس تصادف عقبات ومشاق في سبيل تنفيذ مشاريعها نتيجة لما تنصبه أمامها الإدارة من عراقل مختلفة.

3- الوحدة النقابية: وفي الميدان النقابي أظهر الحكم الفردي موقفه العدائي المتحيز بصورة واضحة، حيث أنشأ ومول وأيد بجميع الوسائل الحكومية نقابة مزيفة لا مبدأ لها ولا برامج ولا اتجاه إلا مساندة الحكم الفردي ومحاولة تشتيت الوحدة العمالية. ووجود نقابة كهذه لا يمكن أن تبرره فكرة الحرية النقابية، لأن تلك الحرية تقتضي عدم تدخل الدولة، وخاصة رئيسها، في مثل هذا الميدان. والقراء يعرفون كيف أن المصالح الحكومية تسعى في كل جهة لإيجاد نقابة مزيفة مع مد كامل المساعدات والتشجيعات لها. وصفوة القول إنه كان من الممكن أن ينتج بعض التعاون لصالح الدولة بين الحكم القائم والمعارضة بواسطة الهيئات المنتخبة التي سنتها قوانين مشروعة، بل ربما كان هذا التعاون من شأنه أن يخفف من وطأتها (=الدولة) وحدتها ويحفظ البلاد وأجهزتها الإدارية من الفساد والتدهور الذين أصبحا عليهما اليوم.

لكن تجربة سنة بينت أن الحكم القائم لا يستطيع ذلك نظرا لنزعه وطبيعته، فهو لا يكفي أن يعارض في إقامة حكم ديموقراطي على الصعيد الوطني، بل يتنكر حتى لحقوق واختصاصات الهيئات التمثيلية الموجودة، ضاربا بالقوانين عرض الحائط وكأنه يريد أن يقيم الحجة على أن ممارسة الحكم على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني بواسطة ممثلي الأمة لا يؤدي إلى نتيجة. لكن

الوعي الشعبي تقدم خلال هذه المدة حيث اكتشف حقيقة الأشياء والنوايا الخفية التي يكنها رجال الحكم اليوم. ومقياس ذلك أن بعض الهيئات المنتخبة في البوادي والمدن كانت بعيدة عن الاتصال بالاتحاد الوطني أصبحت اليوم تحمل أفكاره وتتبنى الحلول التي يرتئها. وإنه لمن المحقق أن تجربة هذا المجلس ستستفيد منها الحركة التقدمية في المعارك المقبلة".

انتصارا للديموقراطية...

حرية الصحافة والديموقراطية.. بالمغرب!

1- حرية الصحافة بالمغرب بين القانون والواقع

في 3 أبريل 1962 نشرت التحرير مقالا تحت هذا العنوان، من جملة مواد أخرى، بمناسبة الذكرى الثالثة لصدورها (2 إبريل 1959)، ويتناول هذا المقال قضية حرية الصحافة في المغرب انطلاقا من تحليل نقدي لقانون الصحافة. وهو في نفس الوقت رد على أجهزة الدولة التي كانت تقلل من شأن الدستور والمؤسسات التمثيلية بدعوى أن جوهر الديمقراطية موجود في المغرب وهو حرية التعبير. وفيما يلي نص المقال، وقد اعتمدت في الجوانب القانونية فيه على رئيس التحرير الأستاذ المحامي عبد الرحمان اليوسفي. تحت العنوان الرئيسي أعلاه عنوانان آخران هما: "القانون: تحكم فردي من وزير الداخلية وتدخل الحاكمين في القضاء". "الواقع: عمليات بوليسية لا تخضع لأي منطق أو أي قانون".

نص المقال:

"كثيرا ما يؤكد المسؤولون، سواء في تصريحاتهم أو في تعليقاتهم، بل ويفتخرون، بكون المغرب يتمتع بحرية للصحافة واسعة لا تتمتع بها كثير من البلدان. ونحن هنا لا نريد أن نصدر حكما مبتسرا في الموضوع وإنما نريد قبل كل شيء إلقاء نظرة على

قانون الصحافة في المغرب وإظهاره على حقيقته من خلال تطبيقه في الواقع ، وذاك حتى يتمكن القارئ بنفسه من أن يحكم : هل هناك حقيقة حرية صحافة في المغرب أم أن القول بذلك إنما هو مجرد ادعاء وتضليل؟

مصدر حرية الصحافة بالمغرب : ظهير 58/11/18

تعتمد حرية الصحافة في المغرب من الوجهة القانونية التشريعية على ظهير أساسي هو ظهير 18 نوفمبر 1958 وعلى ظهير 29 مايو 1960. وإذا كان الظهير الأخير يسلب كل حرية للصحافة كما سنرى فإن في الظهير الأول ما يجعل حرية الصحافة التي يتحدث عنها فارغة من كل مدلول. إن ظهير 18 نوفمبر 1958 الذي يعتبر المنظم الأساسي لحرية الرأي، والذي يبدو لأول وهلة أنه يضمن حرية الصحافة بشكل واسع، يشتمل على عنصرين خطيرين من شأنهما أن يلغيا بصفة آلية كل حرية للصحافة يتحدث عنها الظهير.

1- إنه يخول لوزير الداخلية (الفصل 77) الحق في حجز كل جريدة نشرت ما يعتبره الوزير مسا بالأمن العام.

2- إنه يفتح الباب واسعا أمام تهم القذف، بحيث يمكن اعتبار كل كلمة صالحة للتأويل السيئ سبا وقذفا، وبالتالي أساسا لإقامة دعوى ضد الجريدة. وهذا يعني أن هناك سلطتين تتحكمان في الصحافة من خلال الظهير نفسه : السلطة التنفيذية في شخص وزير الداخلية، والسلطة القضائية التي تفتح صدرها واسعا أمام تهم القذف.

وزير الداخلية يتحكم فرديا في حرية الصحافة

قلنا إن ظهير 18 نوفمبر 1958 يعطي الحق لوزير الداخلية لحجز كل جريدة يرى فيها هو ما يعتبره مسا بالأمن العام. ووزير الداخلية حر في اعتباراته تلك، فلا مراقب عليه ولا مراجعة من فوقه. إنه حاكم مطلق في أمر حجز الجرائد. إن حرية الصحافة تصبح والحالة هذه مرهونة باعتبارات وزير الداخلية وحده. وهو في هذه الحالة مستقل عن القضاء وعن أية مراقبة، خصوصا والمؤسسات التمثيلية منعدمة في البلاد.

نعم إن القانون يفتح الباب للطعن في قرار وزير الداخلية بالحجز، ولكن ما فائدة حكم لا تصدره المحكمة إلا بعد وقت طويل قد يتجاوز السنة في عدد من الجريدة سبق أن حجز، وفي موضوع مضى أوانه وتعدته الأحداث.

لقد جربت هذه الجريدة (التحرير) حظها في موضوع الطعن في قرار وزير الداخلية القاضي بالحجز، وكان الجواب من القضاء جوابا مخجلا: فلقد قدم دفاع هذه الجريدة مقالا أمام المحكمة العصرية بالدار البيضاء ضد عمالة الدار البيضاء والمدير الإقليمي للشرطة يوم كانت هذه الجريدة تحجز كل يوم، وكانت محاصرة بالبوليس باستمرار، كما قدمت دعوى في الموضوع نفسه لدى الغرفة الإدارية لدى المجلس الأعلى للقضاء بالرباط، فما كان جواب القضاء؟

لقد أجابت المحكمة العصرية بأنه لا حق لها في التدخل في الشئون الإدارية، وأجابت غرفة الشئون الإدارية جوابا يكشف عن التحزب المقيت في وسط القضاء مصوغ في أسلوب وقح إذ كان كله

طعن في رئيس الحكومة الذي كان آنذاك هو الأخ عبد الله إبراهيم. فسلطة وزير الداخلية إذن مطلقة في أمر حجز الجرائد، ولا يتوقف حجز الجريدة إلا على اعتبار وزير الداخلية بأن ما فيها يمس بالأمن العام. على أن الأمر أصبح لا يقتصر على أمر الحجز فقط، بل إن الظهير الإضافي الذي صدر في 9 سبتمبر 1960 يمنح لوزير الداخلية الحق في توقيف كل جريدة يرى فيما نشرته مسا بالمؤسسات الدينية والسياسية بالمملكة. فبعد أن كانت سلطة وزير الداخلية لا تتعدى الحجز أصبحت تتمتع بحق التوقيف النهائي. وهنا لا حاجة بنا إلى التساؤل عما يراقب وزير الداخلية في اعتباراته تلك. هكذا يصبح كل نقد نقدا سياسيا ما دمنا لا نعرف ما هي المؤسسات الدينية بالضبط ولا ما هي المؤسسات السياسية بالضبط. إن وزير الداخلية وزير سياسي أي له ميل سياسي معين، واعتباراته لا يمكن أن تنزع منها الصبغة السياسية. والمس بالمؤسسات السياسية قد يعني المس بالانتماء السياسي لوزير الداخلية، وكل معارضة لوزير الداخلية وانتمائه السياسي يمكن إقحامه في المس بالمؤسسات السياسية.

وإذا عرفنا أن بلادنا لا يوجد فيها برلمان ولا مؤسسات تمثيلية حيث يمكن أن تبدي المعارضة آراءها فإننا نجد أن المعارضة لا سبيل لها للإدلاء برأيها إلا طريق الصحافة. وهذا يجعلها، طبعا، تتخذ مواقف سياسية في جرائدها مضادة لموقف وزير الداخلية المنتمي سياسيا. ومثل هذه المواقف من الجريدة لا يمكن تفسيرها بالمس بالمؤسسات السياسية. حقا إن حرية الصحافة أصبحت

مرهونة بمشيئة واعتبارات وزير الداخلية الذي له الحق ليس في الحجز فقط بل أيضا في التوقيف حتى بدون تدخل القضاء.

السلطة القضائية وعدم استقلال القضاء

قلنا إن الصحافة في المغرب تخضع بمقتضى القانون لسلطة وزير الداخلية ولسلطة القضاء. وقد رأينا أن سلطة وزير الداخلية في هذا الموضوع سلطة تحكمية، سلطة مطلقة لا تتوقف إلا على اعتباراته الشخصية. أما السلطة القضائية فهي بدورها تنقلب إلى سلطة تنفيذية غير مباشرة. فمنذ بداية تنفيذ ظهير حرية الصحافة والسلطات القضائية تظهر على حقيقتها خاضعة للسلطة التنفيذية. وهكذا فجميع التهم التي ألصقتها السلطة التنفيذية بالصحافة زكاها القضاء ولم يحدث ولو مرة واحدة أن خالف رأي القضاء رأي السلطة التنفيذية. ولقد ظهر غير ما مرة أن سلطة القضاء لا تستطيع أن تسمي الأشياء بأسمائها إذا سبقها إلى ذلك الحاكمون. فكم من نقد موضوعي نزيه اعتبره الحاكمون سبا وقذفا فزكى القضاء هذا الاعتبار مع أن جميع القانونيين لا يرون فيه إلا مجرد نقد. وهذا يثبت أن القضاء غير مستقل. وقد أثبت رئيس المجلس الأعلى للقضاء بنفسه أمام الملأ وأمام رئيس الدولة، أثبت أن القضاء غير مستقل، وأن السلطة التنفيذية تطغى وتتجاوز حدودها. والتدابير البوستوية (نسبة إلى الأستاذ محمد بويستة حين كان وزيرا للعدل) المعروفة كافية وحدها للدلالة على عدم استقلال القضاء. إذن فقبل أن نسأل هل هناك حرية صحافة في المغرب يجب أن نسأل هل هناك استقلال قضائي؟

تحايل السلطة التنفيذية

وعلاوة على ذلك تتحايل السلطة التنفيذية للحصول على أحكام ترضيها وذلك باختيار المحكمة التي ترضيها. وهكذا فإن دعوى خاصة بالجيش الملكي ودعوى خاصة بالتعليم أقيمتا ضد هذه الجريدة أمام محكمة الدار البيضاء، ولكن بعدما تبين أن هذه المحكمة لم ترض السلطة التنفيذية في الأحكام التي أصدرتها قاطعتها هذه الأخيرة واتجهت إلى محكمة الرباط مع أن الجريدة تصدر في البيضاء. وإذا كانت دعاوى القذف يمكن إقامتها في جميع المدن المغربية لكون الجريدة منتشرة في جميع أنحاء البلاد فإن اتجاه الحاكمين إلى محكمة البيضاء ثم مقاطعتهم إياها واتجاههم إلى محكمة الرباط لا يفسر إلا بكون المحكمة الأولى لم ترض الحاكمين. وأكثر من ذلك فإن السلطة التنفيذية، لما رأت محكمة الرباط قد أعيتها الأحكام الثقيلة ولم تقم بإرضاء الحاكمين في قضية الدعوى التي أقيمت على جريدتنا على إثر حوادث سطات⁽¹⁾، عمدت السلطة التنفيذية إلى محكمة البيضاء ولكن بعد أن طهرتها التدابير البوستوية. وهكذا تنتظر هذه الجريدة يوم 15 المقبل لتمثل من جديد أمام محكمة الدار البيضاء. إذن أمام عدم استقلال القضاء وأمام تحكم وزير الداخلية أصبحت حرية الصحافة كلمة جوفاء وأصبحت محاكمة الصحف عبارة عن مهازل، مما أدى

1- يتعلق الأمر بكلام غير مسؤول وجهه شرطي لامرأة كانت تتأسف على وفاة محمد الخامس عند الإعلان عن النبأ، فردت عليه، فاعتدى عليها الشرطي بالضرب فاستغاثت بالمارة فأغاثوها واستغاث الشرطي بالشرطة، ونشب عراك سقط فيه عدد كبير من الضحايا في صفوف الجماهير. وقد نشرت "التحرير: أخبارا وتعليق في الموضوع أقام الحكم عليها بسببها الدعوى المشار إليها.

بهذه الجريدة إلى التخلي عن حضور المحاكمات التي تقام ضدها من طرف السلطة التنفيذية وذلك ما فعلته في قضية مشروع آسفي⁽²⁾.

خمسة أيام للمتهم ودهر للمشتكي..!

ليس هذا فحسب، بل إن القانون يضيق الخناق على المتهم في قضايا القذف، وذلك أنه يمنح أجل خمسة أيام فقط للجريدة كي تأتي بحججها في الموضوع في حين يترك الوقت بدون تحديد للمتهم كي يطعن في حجج الجريدة. ومع أن القانون المغربي مستوحى من القانون الفرنسي فإن فيه تضيقا مقصودا. ذلك أن القانون الفرنسي يقيم نوعا من التعادل إذ يمنح خمسة أيام فقط للمشتكي ليطعن في حجج المتهم كما يمنح نفس الأيام للمتهم لإقامة الحجة.

سلطان تنفيذيتان!

وهناك ظاهرة غريبة جدا: وذلك أنه في الوقت الذي كان فيه البوليس يقف في المرصاد لهذه الجريدة أمام مطبعتها كان يسمح أحيانا بخروج أعداد من الجريدة بعد أن يطلع عليها ولكن ما أن يخرج العدد حتى يظهر لوزير الداخلية أن به قذفا فيقيم الوزير دعوى ضد الجريدة في موضوع أجازة البوليس. وأكثر من ذلك إن أوامر الحجز كانت تصدر حتى قبل مثول الجريدة للطبع، فكيف يمكن تفسير مثل هذه التصرفات؟

2 - يتعلق الأمر بمشروع المعامل الكيماوية الذي أعدته وزارة الاقتصاد على عهد المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. وعندما أقيمت حكومة عبد الله إبراهيم وتولى وزارة المالية السيد محمد الدويري، حدثت تجاوزات مالية خطيرة، فضحتها صحافة الاتحاد، فأقيمت دعوى على جريدة "التحرير"، وهي موضوع الكلام أعلاه.

إن القانون يعطي لوزير الداخلية الحق في حجز الجريدة إذا رأى فيها ما يخل بالأمن العام، أي بعد أن يكون قد اطلع عليها، ولكن كيف يفسر أمر الحجز حتى قبل أن تخرج الجريدة للوجود؟ إن هذه التصرفات راجعة إلى استقلال السلطة البوليسية عن سلطة وزير الداخلية مما يجعل الصحافة أمام سلطتين تنفيذيتين : سلطة البوليس التي تعتمد على التحكم البوليسي فقط، وسلطة وزير الداخلية التي تستند إلى القانون (الفصل 77). فالتحكم هنا مزدوج ! ليس هذا فحسب، بل إن هناك ما هو أدهى وأمر: فقانون الصحافة لا يشير إلا إلى مخالفات وجنح، ولا يتحدث مطلقاً عن الجنايات لأن الجريدة وهي عبارة عن كلام لا يمكن أن تقترب من جنائية. ولكن مع ذلك ترى السلطة التنفيذية أن تحمل الصحافة وزر الجنايات. لقد اعتقل مدير هذه الجريدة ورئيس تحريرها بتهمة جنائية مستندة إلى ما نشرته الجريدة وبالتالي إلى قانون الصحافة ! وقد وجدت السلطة التنفيذية قضاة يقومون باعتقال البصري واليوسفي على هذا الأساس المزيف. وبطبيعة الحال فإن القضاء لم يستطع أن يزعم أنهما ارتكبا جنائية ولذلك لم يقدر على محاكمتهما، وإنما أبقاهما في السجن إلى أن أصدرت السلطة التنفيذية أمراً بإطلاق سراحهما فأطلق سراحهما بنفس الطريقة التي تم بها اعتقالهما. ورغم امتناع الأخ البصري من الخروج من السجن ومطالبته بالمحاكمة فإن القضاء لم يفعل أكثر من أن نفذ أمر السلطة التنفيذية فأخرجه من السجن. فهل هناك بعد حاجة إلى التدليل على عدم استقلال القضاء؟

بعد هذا هل في المغرب حرية صحافة؟

أمام تحكم وزير الداخلية في الصحافة وحقه في الحجز والتوقيف والمراقبة، وأمام خضوع القضاء لمشیئة السلطة التنفيذية كما برهن على ذلك الواقع، وأمام عدم وجود مؤسسات تمثيلية تجد فيها المعارضة مجالا للإدلاء برأيها هل يمكن القول مع ذلك إن في المغرب حرية صحافة؟ إن الجريدة، أمام كل ذلك، ليس لها لكي تبقى سالمة، إلا أن ترضي الحاكمين وتتجنب كل ما قد لا يعجبهم وهذا يعني موت صوت المعارضة!

تحيز في تطبيق القانون

وزيادة على ما في قانون الصحافة من تضيق على حرية الصحافة فإن هذا القانون لم يطبق إلا على صحافة المعارضة. وهكذا لم تتقدم السلطة التنفيذية بدعاوى ضد جريدة أخرى رغم أنه يوجد فيها باستمرار ما يعتبره الحاكمون فيما لو نشر في "التحرير"، مثلاً، مسا بالأمم العام. بل إن وجود جريدتي "لوبوتي ماروكان" و"لافيجي" وجود غير قانوني. ولو طبق قانون الصحافة (فصل 12) لأوقفت هاتان الجريدتان بصفة آلية لكون أصحابهما غير مغاربة^(*). و لكن هاتين الجريدتين موجودتان رغم القانون لأنهما خاضعتان

* - الأولى صباحية والثانية مساءية وترجعان إلى عهد الحماية، وكانتا لسان حال الأوساط الاستعمارية ولعبتا دوراً في الأحداث التي بلغت أوجها باعتقال الزعماء الوطنيين ونفي محمد الخامس. وكانت تصدرهما مؤسسة المستعمر "ماس" وقد بقيتا على حالهما على عهد الاستقلال سنوات طوال إلى أن صار على رأسهما مولاي أحمد العلوي الذي غير اسميهما إلى "لوماتان" و"ماروك سوار".

للسلطة التنفيذية وتآمران بأمرها. وإذا حدث أن خالفتا إرادة الحاكمين فإن عقابهما هو تأديبهما بتوقيفهما مدة يومين، ثم تعود هاتان الجريدتان كما كانتا يدا طيعة في يد السلطة الحاكمة. إن حرية الصحافة غير مضمونة ومع ذلك فإن هذه الجريدة (التحرير) فرضت نفسها رغم الدعاوى والغرامات ومختلف التحكيمات. والذي تفتخر به هذه الجريدة هو أنها لم تتعرض يوما لشكوى من طرف أي مواطن غير حاكم، فلم يحدث أن أقام أي شخص غير أشخاص الدولة دعوى القذف على التحرير مع أن القانون وضع لحماية الأشخاص/المواطنين لا الدولة وحدها. وفي هذا ما يدل على أن جميع المحاكمات التي تعرضت لها هذه الجريدة هي محاكمات سياسية التجأت إليه الدولة تحت ستار القذف، وهو ستار واه لا يخفي الحقيقة الناصعة حقيقة الحكم الفردي في هذه البلاد".

2- خطة لإعطاء "الديموقراطية" بعد القضاء على المعارضة!

بعد هذا المقال واصلنا الرد على الحملة التضليلية ضد الديموقراطية التي شنّها الحكم الفردي على أمواج الإذاعة الوطنية وعلى صفحات جريدتي وزير الأنباء أحمد العلوي، كرد فعل على تنديدنا بالحكم الفردي (الفصل السابق). ففي ركن صباح النور ليوم 19 أبريل 1962 كتبت ما يلي:

أ- تصفية الديموقراطيين قبل الشروع في الانتخابات!

"لماذا يتماثل الحاكمون في إعطاء الكلمة للشعب؟ ولماذا يحاول بعضهم أن يفسر الديموقراطية تفسيراً مضللاً مشوهاً؟ ولماذا لا يوافقون على انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستوراً يعتبر الشعب مصدر السلطات؟

ونستطيع أن نطرح "لماذا" كثيرة أخرى حول سلوك المسؤولين، لكن الذي يهمنا الآن هو قضية الديمقراطية.

إن التآمر الذي يدبر في الخفاء وتعد خطوته في المكاتب الوثيرة ويفكر في مفاجأتنا وشعبنا به في يوم من الأيام يرمي في المدى البعيد إلى إعطاء الديمقراطية للديموقراطيين.

خطة صبيانية يدبرها الحكام، ملخصها أنه يجب التريث حتى "يتم القضاء" على "عناصر الشغب والفوضى والهدم" للشروع في بناء الحياة الديمقراطية "الحق". إنه يجب انتظار تصفية العناصر الديمقراطية الحق قبل الشروع في الانتخابات أو تحضير الدستور.

فالحكام يعتقدون، والعملاء كذلك، أنه إذا ما وقعت انتخابات تشريعية فستحمل إلى البرلمان عناصر لن تتردد في فضح المتلاعبين بمصالح الشعب. وإذن فيجب تصفية هذه العناصر حتى لا يبقى في المغرب إلا المتملقون والوصوليون والانتهازيون وقوَّالو: "نعم سيدي.. نعم سيدي". حينئذ يصبح الجو مناسباً لإقامة الديمقراطية من النوع الذي عرفته أقطار شقيقة في عهود مضت: ديموقراطية مزيفة تكون وسيلة لاستغلال الشعب وتخديره وجعله مطية ذلولا للإقطاعيين والأصنام أنصاف الآلهة.

نفس الفكرة التي انطلق منها الاستعمار عندما شرع في مقاومة الحركة الوطنية، فجوان وكيوم وبونيفاس^(*) كانوا يعتقدون هم أيضا

• - الأول والثاني جنرالان عينا مقيمين عامين للحكومة الفرنسية في المغرب على رأس إدارة الحماية. وفي عهدهما حدثت الأزمة التي أدت إلى اعتقال قيادة الحركة الوطنية ونفي محمد الخامس ثم قيام المقاومة. أما الثالث فكان الحاكم الفرنسي على الدار البيضاء وكان من الاستعماريين الغلاة.

بأن اعتقال جماعة معينة من الناس يكفي لكي تنطفئ مرة واحدة شعلة الثورة. وكما أن حسابات جوان وكيوم وبونيفاس كانت خاطئة فكذلك حسابات الإقطاعيين والرجعيين والمستوزرين خاطئة أيضا.

إن في الشعب معينا لا ينضب يمدده بالقادة والعناصر التي توجه كل مرحلة من مراحل كفاحه. فليؤكدوا من الآن أن الأمل الذي يراودهم في القضاء على الاتجاه الديموقراطي السليم ستكون خاتمته المؤكدة : الخيبة والفشل والإخفاق، ولا شيء غير ذلك". عصام.

ب- تزييف الديموقراطية... ما أشبه اليوم بالأمس!

وفي 20 أبريل 1962 كتبت في نفس الركن ما يلي:

"عندما نتحدث عن مؤامرة محبوكة ضد الديموقراطية لا نطلق الكلام على عواهنه، فكل البوادر التي تبدو الآن في أفق المسرح السياسي تدل بالفعل على وجود خطة محكمة تهدف إلى ضرب الديموقراطية. وعندما نقارن هذه المؤامرة التي تجري في مغرب 1962 بتلك التي حدثت 1952 لا نفعل ذلك انسياقا وراء العاطفة أو بدافع من التلذذ بالمقارنة. إن كل مميزات الوضع الراهن في المغرب لا تختلف إلا قليلا عن الوضعية التي كانت سائدة في المغرب سنة 1952. ففي تلك المرحلة رفع كيوم الرقابة عن الصحف وبرزت إلى الميدان صحف جديدة كـ "القيامة" و"الوداد" و"المطرقة" و"العزيمة" (١). وظهرت أحزاب

١ - كانت تصدرها مصلحة إدارة التراب الوطني في الداخلية في أواخر الحماية وكان مديروها من المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي المناوئين للحركة الوطنية. وكانت أوراقا صفراء من نوع صحافة الرصيف!

جديدة كـ "حزب الشعب" و"الحزب الإسلامي" الخ^(١١١). ولم يكن القصد من هذا التسامح الكيومي إتاحة الفرصة للشعب كي يعبر عن رأيه ويوضح أفكاره وإنما كان الهدف بالدرجة الأولى هو خلق جو ملائم لضرب العناصر الوطنية المخلصة.

نفس الشيء أيضا يحدث في المغرب اليوم! فهذا الكلام عن الديمقراطية وهذا التسامح مع الصحف وهذا التشجيع لبعض الجرائد والحركات السياسية^(١١٢) لا يعدو أن يكون نسخة طبق الأصل من الخطة القديمة التي سار عليها الاستعمار. إلا أن الحديث عن الديمقراطية اليوم له أيضا علاقة بالتعديل الوزاري المنتظر. وإذا عرفنا أن الشخص المرشح لوزارة الداخلية يعتبر قريبا من حزب الاستقلال، و معروف عنه أنه لا يتقن الأساليب الدبلوماسية وأن نزوات الشباب تسيره وتوجهه أكثر مما يهديه العقل والمنطق، إذا عرفنا ذلك أدركنا لماذا تلتقي الإذاعة وجريدة العلم في التركيز على الديمقراطية، وأدركنا أيضا مغزى انزعاج الجهازين المذكورين من المخاوف والشكوك التي نثيرها أحيانا حول "ديموقراطية الحكم". إنه ليؤسفنا أن يكون من بين أنصار الحكم الفردي اليوم، أصدقاء لنا بالأمس عاشوا معنا تجربة كيوم سنة 1952 وهم يدركون بدون شك - إذا خلوا إلى أنفسهم - أن تعدد الصحف وكثرة الكلام والأحزاب في ذلك العهد لم يكن يرمي إلى إفساح الحريات العامة أمام الشعب، وإنما كان يهدف إلى إضاعة

*** - أحزاب كانت تابعة لجهاز الحماية في الداخلية. وقد أنشئت لمعارضة الأحزاب الوطنية ومناصرة "محمد بنعرفة" الذي نصبته الحماية مكان محمد الخامس

**** - المقصود ما أصبح يدعى فيما بعد بـ "الأحزاب الإدارية".

الأصوات الوطنية في جلبة الضجيج المفتعل ، يؤسفنا أن يكونوا اليوم قد قدموا جميع المبادئ قربانا على مذبح المصالح الضيقة. وعلى كل حال فإذا كانوا يريدون الاستفادة من التجربة السابقة ، تجربة 1952 في تزييف الديمقراطية فليتأكدوا من أننا ، نحن الذين عشنا تلك الفترة ، لن ننخدع وأننا سنستفيد منها أيضا في الحاضر كما استفدنا في الماضي لإحباط أي مؤامرة ضد الديمقراطية".

3- فصل المقال في حقيقة الديمقراطية ...

بعد هذين التعليقين ، وأمام استمرار الإذاعة والصحافة الحكومية في شن حملة تضليلية على الديمقراطية ، بدا لي أنه لا بد من كتابة مقالات تحليلية في الموضوع موجهة للجماهير الشعبية ولمناضلي الاتحاد قصد التوعية بحقيقة الديمقراطية ، فكانت هذه السلسلة التي ننشره أسلفه. المقال الأول صدر في عدد 20 أبريل 1962 بعنوانين "يشوهون الديمقراطية .. ليهاجموها! " الديمقراطية = حكم الشعب نفسه بنفسه".
يقول المقال:

أ- يشوهون الديمقراطية .. ليهاجموها!

"تشهد بلادنا هذه الأيام حملة تشويهية ضد الديمقراطية. وبأن أصحاب هذه الحملة ، وهم الحاكمون وأجهزة الحكم ، يستطيعون مهاجمة الديمقراطية ككلمة أي كمفهوم ، فإنهم يعمدون إلى التضليل بتشويه مفهوم الديمقراطية الحق ومهاجمته حيناً على أساس هذا التشويه. وقبل أن نكشف عن هذا التشويه الخد للديموقراطية نريد أن نتساءل: لماذا هذه الحملة الآن ض

الديموقراطية؟ ولماذا تجندت الدولة بوزاراتها وإذاعتها للحدوث عن الديمقراطية قصد تشويه مفهومها الحق وإيهام الجماهير أن الديمقراطية شيء آخر غير الذي تعرف عنها؟

إن الجواب عن هذا السؤال من السهولة بمكان إذا تذكرنا أننا الآن في منتصف سنة 1962، وهي السنة التي كان قد قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. فالوعد الذي قطعه المرحوم محمد الخامس على نفسه يوم زُجَّ به في تلك التجربة المشئومة، تجربة الحكم الفردي، هذا الوعد ينص على أن بلادنا ستتمتع بمؤسسات تمثيلية ودستور هذا العام، عام 1962. والملك الحالي الحسن الثاني قد أكد هذا الوعد في خطب وتصريحات عديدة حيث أعلن أنه لن تنته سنة 1962 حتى تكون البلاد متوفرة على دستور ومؤسسات تمثيلية. واليوم ونحن في منتصف السنة الموعودة 1962 نجد أنفسنا أبعد ما نكون عن الديمقراطية والدستور، وتجد الدولة نفسها أبعد ما تكون عن تحقيق هذا الوعد الذي قطعه على نفسه أمام الملأ الملك المرحوم وأكدده أمام الملأ أيضا الملك الحسن مرارا. وكان ظاهرا بعد وفاة الملك محمد الخامس، خصوصا وقد توفي وهو عازم على الرجوع إلى الشعب وإلغاء التجربة التي زُجَّ فيها، بمجرد خروجه من المصحة، كان ظاهرا بعد وفاة محمد الخامس، أن تأكيد الوعد بإقامة المؤسسات التمثيلية هذا العام، إنما يدخل في نطاق الدعاية لإخلاص الحاكمين اليوم لسياسة محمد الخامس والوفاء بوعوده. ونحن نذكر أن حملة الدعاية هذه كانت واسعة يطلق فيها الكلام بغير حساب.

أما الحقيقة التي لا يمكن أن تسترّها الدعاية مهما بلغت من التدجيل فهي أن الحاكّمين اليوم وهم غائصون في تجربة حكم فردي، وما زالوا يعمقونها، لا ينوون مطلقاً إقامة ديمقراطية حقيقية في البلاد. الديمقراطية التي أساسها المؤسسات التمثيلية، لأن الديمقراطية تتناقض مع واقعهم وطريقتهم في الحكم. وتتنافى كلياً مع مصالحهم وما أكثرها من مصالح!

فالحديث عن الديمقراطية اليوم، وتشويه مفهومها بهذه الحملات إنما يقصد منهما تبرير الخيانة بالوعد الذي قطعه محمد الخامس رحمه الله على نفسه وأمام شعبه، وتبرير التملص من التأكيدات التي لجأ إليها الحكم القائم في أول عهده من أن الوفاء بوعد محمد الخامس هي أمانة على عنق خلفه. من هنا نستطيع أن نفهم لماذا هذه الحملة على الديمقراطية للهجوم عليها، ومن ثم تشكيك الناس في الديمقراطية الحقيقية.

والآن بعد أن عرفنا الدافع الذي يدفع الحاكّمين إلى الهجوم اليوم على الديمقراطية بعد تشويه مفهومها الحق، نعود لنكشف عن هذا التشويه الصبياني الذي لجأ إليه بعض صغار العقول في هذا البلد. ماذا يقول هؤلاء المصلّون؟

إنهم يبنون تضليلاتهم وتشويهاتهم للديمقراطية على أسس يزيدون فيها وينقصون حسب الحاجة. منها أنهم يقولون إن الديمقراطية الحقيقية في المغرب موجودة، لأن الديمقراطية في الحقيقة وفي النهاية هي الحريات العامة وخاصة حرية التعبير، وهذه كلها موجودة بالمغرب بشكل واسع. ويقولون إن الديمقراطية الحقيقية هي ضمان الخبز للجائعين أي تنمية الاقتصاد الوطني. أما

الانتخابات وما شاكلها فهي أمور شكلية نظرية. ويقولون إن الديمقراطية شكل وروح. أما الشكل فهو الانتخابات والمؤسسات التمثيلية التي لا فائدة فيها والتي كثيرا ما وجدت في بلدان ساد فيها الإقطاع والظلم. وأما الروح فهي حرية التعبير وهذه "موجودة" في المغرب... إلى آخر مثل هذه التأويلات التي وإن كانت تشير إلى جوانب من الديمقراطية إلا أنه يراد منها أن يقتنع الناس بأنها الديمقراطية وكفى.

ونحن نعلم أن الحاكمين وأصحاب هاته التصريحات يعلمون أن ما يقولونه هو غير الحقيقة، وأنهم إنما يجتهدون في تشويه الحقيقة. وبما أن هؤلاء الحاكمين يتجاهلون معلوماتهم ويتجاهلون الحقيقة، فإننا سنفترض أنهم جهلاء أميون فنوضح لهم الديمقراطية على حقيقتها روحا وشكلا وغرضا ونتيجة.

فما ذا تعني كلمة ديمقراطية؟

إنها كلمة يونانية معناه حكم الشعب نفسه بنفسه. وبما أن الشعب كمجموعة كبيرة من الأشخاص لا يمكن من الناحية العملية أن يحكم نفسه بنفسه فإنه ينتخب بكل حرية أفرادا لينيبهم عنه ليحكموا باسمه وتحت مراقبته الدائمة. وهكذا يكون مفهوم الديمقراطية هو أن الشعب يختار من يحكمه، ثم يراقبه ويحاسبه ويوجهه. وطريقة ذلك إجراء انتخابات عامة لتكوين برلمان ينتخب هو الآخر حكومة. الشعب يراقب البرلمان، والبرلمان الذي هو ممثل الشعب يراقب الحكومة ويوجهها. وبموجب هذه الطريقة يحكم الشعب نفسه بنفسه. يبقى بعد ذلك: ما هي الأسس التي سينتخب عليها البرلمان وما هي الأسس التي ستتكون عليها الحكومة وما هي

علاقات أجهزة الحكم بعضها ببعض؟. وهذه كلها قوانين أساسية يضعها الشعب بنفسه عن طريق انتخاب أناس ينيبهم عنه للقيام بهذه المهمة، مهمة وضع قوانين الحكم أي الدستور. وانتخاب هؤلاء الناس هو ما نعني بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور. إذن لكي تكون هناك ديموقراطية، أي لكي يحكم المغرب نفسه بنفسه، يجب أولا أن ينتخب الشعب المغربي مجلسا تأسيسيا يضع الدستور، ثم ينتخب برلمانا يشكل الحكومة ويراقبها ويوجهها. من هنا نرى أن الديموقراطية تعود في الأخير إلى معناها الأصلي وهو حكم الشعب نفسه بنفسه. وطبيعي أن الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه يعطي لنفسه حرية التعبير وغيرها من الحريات، كما يبني مستقبل بلاده كما يريد ويشاء هو، لا كما يريد ويشاء الحاكمون، كما يعطي لنفسه الخبز والماء والكساء والعلم.

ولكن هل يجهل الحاكمون اليوم هذه المبادئ الأولية؟

الجواب: لا. إنهم يعرفونها جيدا، ولكنهم يخافونها. هم يخافون هذه الحقائق، أي يخافون الديموقراطية الحق لأنهم يؤمنون بأنهم إذا أعطوا الكلمة للشعب فإنه لن يختارهم، ومن ثم لن يصبحوا حاكمين. وخوفهم من إعطاء الكلمة للشعب ليس ناتجا عن تشاؤم أو تخيل وإنما ناتج عن تجربة وواقع. فوزير الاقتصاد الحالي قدم نفسه أمام الشعب ليختاره في الانتخابات البلدية ولكن الشعب رفضه واختار مكانه رجلا بسيطا يبيع الفحم. ووزير الشغل والشؤون الاجتماعية قدم هو الآخر نفسه في نفس الانتخابات فرفضه الشعب واختار مكانه شخصا آخر أبعد ما يكون عن الحكم والاستوزار. والسيد أحمد العلوي وزير الأنباء الذي يقود هذه الحملة

ضد الانتخابات لن يختاره الشعب إذا قدم نفسه ، وربما يفضل الشعب عليه "كرابا" (بائع ماء) أو ماسح أحذية. وعلال الزعيم الرئيس يعلم أنه هو أيضا لن ينجح في الانتخابات إذا تقدم في مقر سكناه الحالي ، لذلك فضل منذ أول الأمر أن يعين رئيسا لمجلس سمي مجلس الدستور ، إلى جانب من عينوا معه ، ومنهم من هم له أعداء تقليديون ، ومنهم من لهم سوابق ضد الوطنية التي كان الزعيم يتزعمها. لقد ارتضى لنفسه النزول إلى ذلك الدرك لأنه يعرف أن الشعب لم يعد يثق فيه وأن انحرافاته قد انكشفت. وحتى هذا المجلس المعين قد مات في المهدي وبقي رئيسه بدون رئاسة إلى أن وافته الفرصة ورضي أن يعين وزيرا بدون وزارة إلى جانب أناس آخرين هم وزراء ولهم وزارات مهمة وكانوا إلى عهد قريب ألد أعداء السيد الزعيم.

المهم من كل ذلك هو أن هؤلاء الذي يشوهون الديمقراطية إنما يفعلون ذلك لأنهم يعرفون أن الديمقراطية الحقيقية ، وهي حكم الشعب نفسه بنفسه ، ستزيلهم عن كراسي الحكم. هذا من حيث الأشخاص. أما من حيث الأحزاب فإن هذه الأحزاب التي تهاجم الديمقراطية ، أو لا تتحمس لها على الأقل ، هي أحزاب/أشخاص فقط ، وليس لها من جماهير الشعب ما يؤيدها. لذلك فإن مجرد إجراء انتخاب عام سيزيل الستار عن حقيقة هذه الأحزاب ومن ثمة يبقى هؤلاء المتزعمون وحدهم يدورون في الهواء. فمن مصلحة هذه الأحزاب/الأشخاص إذن أن لا تجرى الانتخابات حتى لا يفتضح أمرها. أما بالنسبة للدولة فهذا ما يحتاج إلى كلام طويل عريض ولعلنا سنعود إلى الموضوع لنبين للناس لماذا تنهرب الدولة - دولة

الحكم الفردي- من الديموقراطية الحقيقية التي تعني إجراء الانتخابات".

ب- من شكليات الديموقراطية إلى الحكم الفردي

المقال الثاني نشر يوم 22 أبريل 1962 تحت عنوانين : "موقف الدولة من الديموقراطية"، "من شكليات الديموقراطية إلى الحكم الفردي"

يقول المقال:

"في مقال سابق أشرنا إلى الحملة التشويهية التي يقوم بها أشخاص في الدولة ضد الديموقراطية ، والأضاليل التي يريدون بها إيهام الناس أن الديموقراطية هي ما يقولون لا ما هي عليه في الحقيقة والواقع. وقد كشفنا عن أسباب وعوامل هذه الحملة التي جاءت اليوم ونحن في منتصف سنة 1962 التي قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. وقد أوضحنا لماذا يهاجم هؤلاء الأشخاص/الوزراء الديموقراطية ولماذا تخاف منها الأشخاص/الأحزاب؟ بقي بعد ذلك أن نبين موقف الدولة من الديموقراطية وأسباب الحملة التضليلية التي تقوم بها ضد الديموقراطية من على أبواب "إذاعة المملكة المغربية" اللسان الرسمي الناطق باسم الدولة.

فما هو موقف الدولة من الديموقراطية؟

إننا نعني هنا بالديموقراطية المفهوم الحقيقي للكلمة ، المفهوم الذي شرحناه في مقال سابق- وهو حكم الشعب نفسه بنفسه. وقد لا نكون في حاجة إلى طرح هذا السؤال إذا جعلنا نصب أعيننا هذا

المفهوم الحقيقي للديموقراطية وقارناه بالواقع الحي في بلادنا. ولكن أمام حملات التضليل لابد من وضع النقط على الحروف حتى وإن كان الواقع يضعها بنفسه كل يوم!

إننا لن نكون مغالين إذا قلنا إن الدولة المغربية، أي الحاكمين، هم اليوم ضد الديموقراطية شكلا وروحا، وأن النظام القائم والأسلوب الذي يحكمون به نظام وأسلوب غير ديموقراطي. فالحكم حكم فردي موغل في الفردية. وكلما تقدمت بنا الأيام إلا واتضح مدى عداوة الدولة للديموقراطية وأساليبها وخوفها منها. لقد كان للبلاد غداة الاستقلال نظام يمكن أن نقول عنه إنه شبه ديموقراطي، إذا أخذنا بالاعتبار جانب كونه مرحلة أولية في سبيل الديموقراطية الحق.

كان للبلاد مجلس وطني استشاري، وهذا المجلس وإن كان معيناً فإنه كان يمثل على كل حال بعض جهات الرأي العام. ورغم أن هذا المجلس لم يكن يتمتع بأية سلطة على الحاكمين فإنه كان على كل حال منبرا يبدي فيه بعض أبناء الشعب رأيهم في القضايا الوطنية مثل الميزانية والسياسة الخارجية وغير ذلك.

وعلاوة على هذا المجلس الاستشاري كان الحاكمون لا يتخذون أي قرار في القضايا الوطنية إلا بعد استشارة الهيئات السياسية والنقابية والمهنية. وسواء عمل بهذه الاستشارات أم لم يعمل بها فإنها كانت على كل حال تعطي بعض الاعتبار للشعب ولممثليه السياسيين على الصعيد الحزبي. وفوق هذا وذاك كانت الحكومة تؤلف في البلاد ضمن الهيئات والأحزاب وكان رئيس الحكومة وبقية الوزراء أشخاصا سياسيين يمثلون نزعات سياسية بغض النظر

عن القيمة التمثيلية لهؤلاء وللنزعات التي يتحدثون باسمها. وأهم من ذلك كان رئيس الدولة بعيدا على الأقل من الناحية الشكلية المظهرية عن النزعات السياسية حيث لم يكن رئيس حكومة. فرئاسة الدولة كانت مفصولة عن رئاسة الحكومة.

فالديموقراطية من الناحية الشكلية كانت موجودة إلى حد ما ولم يكن ينقصنا إلا الناحية العملية، أي تحديد الاختصاصات والمسئوليات. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدم وجود دستور في البلاد. وقد كان يمكن أن تسير الأمور سيرها الطبيعي لو وضع للبلاد دستور وفق إرادة الشعب. ولكن بدلا من السير في الديموقراطية وبدلا من تحقيق الناحية العملية منها، بدلا من ذلك رجعت الأمور إلى الوراء: فالمجلس الاستشاري الوطني أقفلت أبوابه، والاستشارات مع الأحزاب انقطعت، وأقيل رئيس الحكومة السياسي ليحتل رئيس الدولة مكانه.

ليس هذا وحسب، بل لقد ظهرت خطة القضاء على الديموقراطية حتى على الصعيد المحلي والإقليمي. وهكذا عزل عدد من القواد والباشاوات والعمال لينصب الحكم الفردي مكانهم قوادا وباشاوات وعمالا يطمئن إليهم أكثر من غيرهم. وهكذا بدأنا نشاهد بعض الذين لهم سوابق ضد الوطن والعرش يعودون ليتقلدوا مناصب في الدولة ربما هي أحسن وأرفع من المناصب التي كانوا يتقلدونها أيام الحماية. وهكذا بدأنا نشاهد أيضا تنفيذ انقلاب عسكري سري حيث عين عدد من العسكريين على رأس العمالات، وحتى هؤلاء العسكريون هم فقط ممن يطمئن إليه الحكم الفردي.

لقد وعد محمد الخامس عند تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم بإجراء الانتخابات البلدية والقروية في أقرب وقت كخطوة أولى لإجراء الانتخابات العامة، وأعلن أن حكومة عبد الله إبراهيم مكلفة بإعداد هذه الانتخابات. وأعدت هذه الحكومة الانتخابات الجماعية كأحسن ما يكون الإعداد. ورغم أن الانتخابات كانت على الصعيد المحلي فقط فإن الدولة لم تحدد اختصاصات المجالس المنتخبة إلا بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات. بل إن حكومة عبد الله إبراهيم التي كانت تتجاوب مع رغبات الشعب في التحرر والتحرير قد أقيمت بمجرد ظهور نتائج انتخابات الغرف التجارية، وهي نتائج لم ترض الدولة بطبيعة الحال. وهكذا أقيمت الحكومة التي كانت تتمتع بالتأييد الجماهيري والتي جاءت انتخابات الغرف التجارية لتؤكد هذا التأييد، أقيمت قبل إجراء الانتخابات البلدية. ولكن هذه الإقالة لم تؤثر في اتجاه الرأي العام الواعي. وهكذا كانت نتائجها في صالح اتجاه الحكومة المقالة.

قلنا إن ظهير اختصاصات المجالس البلدية لم يوضع إلا بعد ظهور نتائج الانتخابات. وعند ظهورها جاء الظهير ليضيق الخناق على ممثلي الشعب تضيقاً. ولذلك طالب بإلغاء جميع ممثلي الشعب، سواء كانوا من هذا الجانب أو ذلك. وأمام ضغط الرأي العام بتوسيع اختصاصات المجالس البلدية وأثناء الحملة الدعائية لكسب عطف الجماهير، بعد وفاة محمد الخامس، أعلن الملك الحالي أنه سيصدر أمره بتوسيع اختصاصات المجالس الجماعية، ولكن هذا الوعد كان وما يزال كغيره من الوعود الفارغة، وعود مناسبات. فقد مر أكثر من عام على هذا الوعد، ولحد الآن لم

يتحقق منه أي شيء. أما عن الدستور والانتخابات العامة فإن الفضيحة أكثر من ذلك.

لقد وعد محمد الخامس بأن لا تنتهي سنة 1962 حتى تكون البلاد متمتعة بدستور ومؤسسات تمثيلية، ولكن في الوقت الذي كانت تطالب فيه الجماهير بمجلس تأسيسي منتخب عمدت الدولة إلى تحدي إرادة الجماهير فعينت أفراداً وسمتهم بـ "أعضاء مجلس الدستور". ولكن هذا التحدي قد فشل مثل جميع التحديات التي يقام بها ضد جماهير الشعب. فقد انفجر مجلس الدستور وما زالت فضيحة هذا المجلس تفوح في سماء الرباط رغم الهواء البارد المنعش الذي يزودها به المحيط الأطلسي. وأكد الملك الحسن الثاني وعد محمد الخامس في أن لا تنتهي سنة 1962 إلا وتكون البلاد متمتعة بدستور ومؤسسات تمثيلية. ولكن ها نحن في منتصف سنة 1962، فلا انتخابات ولا دستور ولا حتى مجرد إعداد لهما، بل كل ما هناك هو أن الدولة تحاول أن تضلل الناس بما تذيعه عما تسميه "الديموقراطية الحق" مقللة من أهمية الانتخابات، مستشهدة بحرية التعبير على وجود الديموقراطية في المغرب.

ونحن نعلم أن أي أحد في الدنيا اليوم لا يستطيع أن يهاجم الديموقراطية صراحة لأنه إن فعل ذلك سيضحك الناس عليه. ولكن هناك أساليب كثيرة للطعن في الديموقراطية ومحاولة تشكيك الجماهير فيها. ومن هذه الأساليب الكلام عن تجارب الدول التي كانت لها دساتير وبرلمانات والتي كانت تعيش في جو استبدادي. ومنها أن الخبز يجب أن يسبق الانتخاب، وأن الديموقراطية العملية التي هي حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب أحسن من

الديموقراطية "الشكلية" (=الانتخابات، الدستور)، إلى غير ذلك من الادعاءات التي سنتصدى لها بالكشف والرد عنها في مقال مقبل.

ج - من وضع دستور مصر قبل الثورة؟

والمقال الثالث نشر يوم 24 إبريل 1962، تحت عنوانين هما: "قبل أن ننتقد دستور مصر قبل الثورة يجب أن نسأل: من وضع هذا الدستور". "إنه إذا كانت في المغرب حرية في التعبير فهي تلك التي يسب بها معلق الإذاعة الشعب وممثليه الحقيقيين". يقول المقال:

"تحدثنا في مقال سابق عن الواقع المغربي من حيث هو واقع يتحكم فيه الحكم الفردي المباشر، وقلنا إن هذا الحكم الفردي يوغل في فرديته يوما بعد يوم، وأوضحنا كيف أن بلادنا كانت تتمتع غداة الاستقلال ببعض شكلية الديمقراطية كالمجلس الاستشاري والاستشارات مع الأحزاب. وانتهينا في الأخير إلى ذكر بعض الاعتراضات الوهمية التي يحاول أن يبني عليها الحاكمون اليوم حملتهم التضليلية ضد الديمقراطية وشكلياتها. فما هي هذه الاعتراضات الوهمية؟ إنهم يقولون إن انتخابات المجالس النيابية والدستور أمور ليست أساسية في الديمقراطية، وأن هناك بلدانا تتمتع بهذه الشكليات في حين كانت تعيش في ظل الاستبداد والإقطاع مع وجود الدستور والبرلمان. ويضربون مثلا على ذلك بعدة بلدان منها مصر قبل الثورة. فمصر قبل الثورة كان لها دستور وكان لها برلمان وكانت تجري فيها الانتخابات. ولكن مع ذلك كان الشعب المصري يعيش في جو من الحرمان، وكان هناك المستبدون بالحكم. كما

أنه لم تكن هناك حرية للصحافة، بل إن الصحافة التي كانت موجودة إنما هي صحافة تملق واستعطاف واسترضاء للحاكمين.

هذا ما يقوله الحكام المغاربة اليوم بواسطة إذاعة الدولة. وواضح أن تقديم هذا المثال للجمهور يقصد منه تشكيك المستمعين في الديموقراطية وفي الدستور وفي المؤسسات التمثيلية والنيابية. وواضح كذلك أن الذين يأتون بهذا المثال إنما يريدون أن يبرهنوا على أن الوضعية في المغرب، وهو بدون دستور ولا برلمان، هي أحسن بكثير من الوضعية التي كانت تعيش عليها مصر مع وجود الدستور والبرلمان فيها!

صحيح تماما ما يقولونه اليوم بشأن مصر قبل الثورة. فمصر قبل الثورة كانت تعيش في بؤس وفي حرمان وفي ظل الإقطاع والاستبداد رغم وجود الدستور والبرلمان. هذا صحيح ولكن يجب أن نتساءل: من وضع دستور مصر أو بالأحرى من وضع دساتير مصر؟

لقد كان الدستور المصري الأول دستورا ممنوحا. ومعنى ذلك أن الملك فاروق هو الذي وضع هذا الدستور وهو الذي منحه للشعب. وإذا كان فاروق لم يضعه بنفسه وب"علمه" فقد وضعت لجنة عينها فاروق نفسه، وهذا ما كان يريد الحكام المغاربة فعله هنا في المغرب عندما عينوا مجلسا للدستور. وواضح أن الدستور الذي يمنحه الملك أو يعين من يضعه، إنما هو دستور لا يراعي مصلحة الشعب بل مصلحة الحكام ومن يسير في ركابهم من إقطاعيين وانتهازيين وسماسرة. ومثل هذا الدستور شيء خطير على البلاد لأنه يضيف صبغة المشروعية على الأوضاع الفاسدة وعلى الظلم. فباسم الدستور الذي وضعه ملك مصر كان الوطنيون يحاكمون، وباسم الدستور الذي وضعه الملك فاروق كانت الحرية تخنق في المهدي. وباسم

الدستور أو مع وجوده على الأقل كانت حفنة من الإقطاعيين والرأسماليين يستغلون جماهير الشعب الضعيفة المريضة الجاهلة.

إن الدستور كما قلنا هو جملة قوانين. وهذه القوانين تكون في صالح واضعيها دائما. فإذا وضعها الملك أو من يعينهم الملك جاءت هذه القوانين في صالح الملك، وفي صالح زبانيته المتملقين، وإذا وضعها ممثلو الشعب جاءت في صالح الشعب وفي خدمة الجماهير الشعبية.

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان واعيا كل الوعي لهذه الحقيقة عندما طالب بالدستور. فهو لم يطالب بالدستور فقط، بل طالب بإجراء انتخابات عامة قصد انتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع الدستور. فالاتحاد الوطني عندما نادى بضرورة الدستور نادى بأن الشعب، أعني ممثليه الحقيقيين، هم الذين يجب أن يضعوا الدستور للبلاد. وهكذا رفض الاتحاد الوطني كل شكل آخر من أشكال وضع الدستور. إنه رفض دستور المجلس المعين، ورفض الدستور الذي تضعه اللجان، ورفض دستور الاستفتاء لأن كل هذه الأشكال إنما يقصد بها التحايل والمراوغة والتناور ليكون الدستور لصالح الوضع القائم لا في صالح الجماهير. إن الديمقراطية تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. وطريقة الحكم تحددها قوانين. وقوانين الحكم يجب أن يضعها الشعب نفسه لأنه هو الذي له الحق في حكم نفسه بنفسه.

إن فمحاوله الطعن في الانتخابات والدستور بالرجوع إلى مصر قبل الثورة محاولة تضليلية تغطي واقع مصر قبل الثورة وتجاهل واضع الدستور في مصر قبل الثورة.

ومن الاعتراضات التي يدلي بها الحكام اليوم عن طريق الإذاعة أن بلادنا تتمتع بروح الديمقراطية وأن الذي ينقص هو الشكل أي الانتخابات. وهنا نتساءل : هل بلادنا تتمتع حقاً بروح الديمقراطية؟ وهل الانتخابات هي فقط من شكليات الديمقراطية؟ إنهم حينما يقولون إن بلادنا تتمتع بروح الديمقراطية يستدلون على ذلك بحرية التعبير أي حرية الصحافة وحرية الأحزاب. ولكن هل حرية التعبير موجودة في بلادنا؟ الجواب: لا. فالقوانين التي تنظم حرية الصحافة في المغرب لا تعطي أي ضمان لحرية التعبير. فوزير الداخلية له الحق في إيقاف كل صحيفة بدون الرجوع إلى المحاكم ولا إلى أية هيئة أخرى. وقرارات الحجز الأخرى في يد وزير الداخلية يطبقها متى شاء وبدون أية مراقبة. ليس هذا فحسب بل إن القانون الذي ينظم حرية الصحافة يفتح الباب أمام تهم القذف ومن ثم يفتح الباب واسعا أمام محاكمة الصحف. إن كل معارضة أو نقد تقوم به صحيفة لا تناصر الحكام يمكن تأويلها إلى قذف، ومن ثم تقام الدعوى ضد الجريدة. وهكذا لا يكاد يمر شهر واحد حتى تقيم الدولة دعوى أو دعاوى على هذه الجريدة: "التحرير". وقد أوضحنا في مقال نشرناه يوم ثالث أبريل الحالي تحت عنوان "الصحافة بين الواقع والقوانين"⁽³⁾ أوضحنا بإسهاب كيف أن حرية التعبير مفقودة في بلادنا وكيف أن قانون الصحافة لا يعطي أية ضمانات. وحتى لو فرضنا أن حرية التعبير في المغرب اليوم تعتمد على ظهير أصدره رئيس الدولة فمن يضمن بقاء هذا

3 - هو المقال الذي نشرناه في مستهل هذا الفصل، أعلاه.

الظهير ما دام إصدار ظهير مضاد لا يتوقف إلا على مجرد إمضاء من رئيس الدولة نفسه. إن بقاء حرية التعبير، على فرض أنها موجودة، أو إلغاؤها شيء يتوقف على إرادة فرد واحد هو الفرد الحاكم حكما فرديا.

حقا، إن صحف المعارضة في المغرب تستطيع الإدلاء بكثير من آرائها وانتقاداتها ولكن من يضمن بقاء هذا الحق: هل القوانين أم المعارضة نفسها؟ إن جماهير الشعب في المغرب هي التي تحمي مكتسباتها في حرية التعبير وهي التي تقف على استعداد للنضال ضد كل مس بهذا المكسب، ولولا هذه الحقيقة التي يدركها الحاكمون أحسن إدراك لما تماطلوا في تطبيق القوانين التي وضعوها والتي تعطي لوزير الداخلية الحق في إيقاف كل صحيفة يرى فيها ما يعتبره مسا بالأمن العام. وعلاوة على ذلك هل الديموقراطية هي فقط السماح للمعارضة بأن تدلي برأيها دون العمل بهذا الرأي ودون أخذه بعين الاعتبار؟ إن الدولة في المغرب تصم آذانها ولا تقابل رأي المعارضة وانتقاداتها إلا بحملات إذاعية وقحة، وهي حملات غريبة فريدة تكشف عن عجز الدولة وضعفها. إن المستمع إلى إذاعة الدولة يعتقد أنها إذاعة حزب لا إذاعة دولة! إن الدولة في تعاليقها تجعل من نفسها خصما للمعارضة أي خصما لقسم مهم من الشعب إن لم يكن للشعب كله. وهكذا تفقد الدولة استعلاءها ومن ثم تفقد احترامها. فهل من الديموقراطية أن تسب الدولة مواطنيها، أو على الأقل قسما منهم، من ميكروفونات الإذاعة الرسمية للدولة، إنه إذا كان في المغرب حرية في التعبير فهي تلك الحرية التي يسب بواسطتها معلق الإذاعة الشعب وممثليه السياسيين.

ويتحدثون عن الديمقراطية الاجتماعية ويحملون لواء الاشتراكية! ويقولون إن الديمقراطية الاجتماعية هي الأساس للديموقراطية السياسية، وهذا صحيح. ولكنها كلمة حق أريد بها باطل، كما يقول المثل. أما ما هو الحق وما هو الباطل في هذا الموضوع فذلك ما سنتطرق إليه في مقال مقبل."

د- الديمقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية

والمقال الرابع نشر يوم 25 إبريل 1962 تحت عنوانين: "الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية"، "إن الديمقراطية الاجتماعية هي الاشتراكية، والاشتراكية لا يحققها الإقطاع ولا يحققها الرأسمال، وإنما يحققها الشعب: الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه". يقول المقال:

"ويتحدثون عن الديمقراطية الاجتماعية ويقولون إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق بصورة سليمة إلا على أساس من الديمقراطية الاجتماعية. وهذا كلام حق، ولكن يراد به باطل. قبل الكشف عن الباطل في هذا الكلام نريد توضيح معنى الديمقراطية. الديمقراطية السياسية يقصد بها الديمقراطية بمفهومها الأصلي، أي حكم الشعب نفسه بنفسه على طريق دستور وبرلمان وما ينتج عن ذلك من حريات في التعبير والتجمع وتأسيس الأحزاب والهيئات. وهذا موضوع شرحناه في مقال سابق. أما الديمقراطية الاجتماعية فالمقصود بها ديموقراطية العيش، أي العدالة الاجتماعية من تكافؤ في الفرص إلى تساوي في الحقوق والواجبات. فالديموقراطية الاجتماعية تعني إقامة نوع من المجتمع الاشتراكي حيث يقضى

فيه على الإقطاع وسيطرة رأس المال وحيث تنعدم فيه الامتيازات والمحابة وغير ذلك من شرور المجتمع الرأسمالي والإقطاعي.

وما معنى الديمقراطية الاجتماعية، وحكام المغرب عندما يريدون التهرب من الديمقراطية السياسية أي الانتخابات العامة بالخصوص يقولون إن الأحسن والأفضل هو إقامة ديمقراطية اجتماعية تضمن للجميع الخبز، ثم بعد ذلك إقامة الشكليات الديمقراطية أي الانتخابات والمؤسسات التمثيلية؟

ونحن هنا لا نريد أن ندخل في صراع نظري ونتساءل من الأسبق: الديمقراطية السياسية أم الديمقراطية الاجتماعية؟ وإنما نريد فقط أن نبين المغالطة والتضليل في هذا الموضوع. لنفرض جدلاً أن همّ الحكام اليوم هو إقامة الديمقراطية الاجتماعية، ثم تعالوا نبحث ماذا حققه هؤلاء الحكام في هذا الموضوع؟

لا شيء إطلاقاً. بل إن الدولة تسير، تحت ضغط الواقع وبتشريعاتها الجديدة، إلى زج البلاد في نظام إقطاعي رأسمالي، يكون للأجنبي يد فيه. فالضرائب الفلاحية التي حلت محل الترتيب أصبحت في مصلحة الملاك الكبار وضد مصلحة صغار الفلاحين، والتشريعات الاقتصادية الجديدة كلها تخدم مصالح الرأسمال، سواء كان وطنياً أو أجنبياً. بل إن بذور التحرر الاقتصادي التي زرعتها حكومة عبد الله إبراهيم قد أفرغتها حكومة الحكم الفردي من معناها ومحتواها. والشيء الوحيد الذي تريد به الدولة إيهام الناس بأنها تعمل من أجل ديمقراطية اجتماعية هي ما تسميه "التعبئة" وما تسميه "الإنعاش الوطني"! والمواطنون في

حاضرة البلاد وبواديها يعرفون حقيقة هذا الذي يدعى "التعبئة"
وحقيقة هذا الذي يسمى "الإنعاش الوطني"!

وبعد، فماذا ينبغي أن تفعله الدولة لو أنها تسعى حقا نحو
إقامة ديموقراطية اجتماعية؟

إن إقامة ديموقراطية اجتماعية في المغرب تتطلب أمورا كثيرة
منها هذه القضايا الأساسية:

1- تصفية أراضي المعمرين بإرجاع الأراضي التي اغتصبها
المعمرون وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض.

2- تصفية الإقطاع وذلك بحجز أراضي الإقطاعيين من خونة
ومتعاونين مع الاستعمار وغيرهم، وتوزيعها على الفلاحين الذين لا
يملكون شيئا.

3- تحديد الملكية في الأرض وذلك حتى يكون الناس في البادية
متساويين، بحيث لا يبقى هناك من يملك ولا يحرق أرضه، ومن
يحرق ولا يملك. إن الديموقراطية الاجتماعية أساسها: الأرض لمن
يحرثها.

4- إقامة تعاونيات فلاحية تشرف عليها الدولة وتمدها
بالمساعدة اللازمة سواء من حيث البذور أو آلات الحرث والحصاد
أو الإعانات المالية الضرورية.

5- توجيه الفلاحة توجيهها وفق متطلبات البلاد حسب قابلية
الأرض والتربة.

6- تأميم القطاعات الصناعية الكبرى كالمعامل وشركات النقل
الجوي والبحري وتأميم التجارة الخارجية.

7- مراقبة الدخل القومي وعدم السماح بتهريب الأموال إلى الخارج.

8- فسح المجال أمام تكافؤ الفرص بحيث يكون الناس سواسية في الحصول على العمل. فكل من له قدرة على عمل ما يعطى له ولا يعطى لمن دونه قدرة وكفاءة. وهذا يتطلب إلغاء الاعتبارات العائلية والنسبية والحزبية.

وبعبارة أخرى إن الديمقراطية الاجتماعية معناها : الاشتراكية. فهل تسعى الدولة المغربية إلى إقامة الاشتراكية في المغرب؟ سؤال مضحك والله! ومن يحكم المغرب غير الإقطاع والمصالح العائلية؟

وبعبارة بسيطة إن الديمقراطية الاجتماعية تعني إعطاء الخبز للشعب! وهل يعقل أن يعطي الحكم الفردي الخبز للشعب في حين يمانع في إعطائه الكلمة، والكلمة فحسب؟

إن الديمقراطية السياسية شيء أساسي وضروري في بلاد المغرب تنعدم فيه جميع مقاييس الحكم. ولا يمكن إقامة أي نوع من الديمقراطية الاجتماعية إلا إذا كانت هناك ديمقراطية سياسية سليمة. إن الديمقراطية الاجتماعية هي الاشتراكية كما قلنا، والاشتراكية لا يحققها الإقطاع ولا يحققها الرأسمال وإنما يحققها الشعب، والشعب الذي يحكم نفسه بنفسه.

والشعب المغربي الذي يطالب بإعطائه الكلمة واع كل الوعي. ووعيه هذا واضح سيدفعه يوما إلى أخذ الكلمة إذا أصر الحكام على عدم إعطائها له. إن الشعب واع ووعيه فوق جميع المغالطات والتضليلات. والذين يتحدثون اليوم عن الديمقراطية والاشتراكية

من على أبواق الإذاعة إنما يسخرون من وعي الشعب ويضحكون على الجماهير. ولكن الجماهير الواعية تترك الضاحكين يضحكون والساخرين يسخرون، لأنها تعلم أن من يضحك اليوم على الشعب سيبكي غدا بكاء مرا".

تلك هي المقالات التي كتبناها ضد حملة الحكومة على الديمقراطية. والجدير بالذكر هنا -على مستوى السيرة الذاتية- أمران: الأول هو أن الأخ البصري مدير الجريدة دخل علي يوم نشر المقال الأخير، وأنا في مكتي بالجريدة، وقال لي خلال الدردشة: "إن المقالات التي كتبها السي عبد القادر (الصحراوي) عن الديمقراطية كانت جيدة". فابتسمت وقلت: "أنا الذي كتبتها"، فرفع حاجبيه وكرر "ممتازة"، وأضاف: "كثيرا ما يختلط علي أسلوبك وأسلوبه". وكما ذكرت سابقا فلم نكن نوقع المقالات التي نكتبها إذا كنا نتكلم فيها باسم الحزب. الأمر الثاني هو أنني عدت إلى هذه المقالات فلخصتها ونزعت الطابع الظرفي السجالي عنها وصغتها في قالب نظري، منخرط في الهموم النظرية التي كانت سائدة في الستينات، ونشرتها في مجلة "أقلام" تحت عنوان "الديموقراطية كوسيلة وهدف"، وذلك في عددها السادس (من السنة الأولى) المؤرخ بنوفمبر 1964، أي بعد أزيد من سنة ونصف من تاريخ كتابتها (يجد القارئ نصها أسفله).

هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد من التنبيه إلى أن الحركات التقدمية، فضلا عن الأحزاب الشيوعية والتيارات اليسارية في العالم كله تقريبا، خلال الستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، كانت تعتبر "الديموقراطية" شعارا برجوازيا ومقولة ليبرالية يجب تجاوزها.

فكان هذا الانتصار للديموقراطية من كاتب هذه السطور بمثابة "السباحة عكس التيار"، لا التيار ككل، بل "تيار" الدوغمائية.

4- الديمقراطية كوسيلة وهدف

نص المقال الذي نشر بمجلة "أقلام"، والمشار إليه أعلاه.
يقول المقال:

"من الكلمات والمفاهيم ما كثر تداوله واستعماله إلى درجة أصبح معها "واضحا" وضوح المؤلف من الأشياء، ولكن من الصعوبة تحديده وتعريفه!

و"الديموقراطية" من هذه المفاهيم والكلمات... فنحن عندما نستعمل هذه الكلمة نقصد "شيئا" من ورائها، ولكن عندما نطرح على أنفسنا سؤالاً مثل: ما هو، بالضبط، هذا "الشيء" الذي تعنيه هذه الكلمة، فإننا نفقد طلاقة اللسان وسهولة التعبير. وكل ما نشعر به هو أننا نبحث عن شيء كان يتراءى لنا أننا نعرفه، فإذا به ملفوف أشد ما يكون اللف في غموض نصف شفاف، فلا هو يكشف عما وراءه، ولا هو يسدل من حوله ستارا لا نفاذ من خلاله.

أمام هذا الموقف، يبدو أن استعراض تاريخ هذه الكلمة قد يساعدنا على تفهم معناها الذي نعنيه بالضبط. ولكن حتى لو فعلنا هذا لما خرجنا بغير نتيجة واحدة، وهي أن مفهوم الديمقراطية قد تغير وتبدل، وأنه في تطور دائم، يستمد حركته التطورية من حركة التطور التاريخي التي لا تني ولا تقف.

ففي كل عصر، بل لربما أثناء العصر الواحد نفسه، كان هناك مفهوم للديموقراطية، إن لم يكن مخالفا للمفهوم الذي ساد قبله، فهو على الأقل مغاير له إلى حد كبير.

إن اللفظة اليونانية، واعتقد أن الذي استعملها أول مرة كان يقصد منها التعبير عن فكرة مثالية، أكثر من التعبير على واقع حي أو على تجربة ممارسة، أو تمكن ممارستها.

إن "حكم الشعب نفسه بنفسه"، وهذا هو المعنى اليوناني الأصلي، أعتقد أنه ما تم ولن يتم في أي عصر من العصور: إن فكرة "الشعب" تستدعي مقابلا لها وهو فكرة "الدولة"، فمن الصعوبة تصور شعب دون نوع من التنظيم يضبط هذا الشعب. ومن الصعب كذلك تصور تنظيم بدون نوع من الجهاز الرابط المنسق. وكيفما كان هذا الجهاز فإنه لا يمكن إلا أن يكون "الدولة" أو مؤسسة قريبة الشبه بها. ثم إن كلمة "حكم" نفسها لا يتحدد معناها إلا إذا كان هناك طرفان: أحدهما حاكم والآخر محكوم، هذا علاوة على الأداة أو الوسيلة التي تجسم العلاقة الضرورية بين هذين الطرفين.

وهكذا فإن تعريف الديموقراطية على أنها "حكم الشعب نفسه بنفسه" هو تعريف لا يمكن أن يوجد له مجال للتطبيق إلا في إحدى تلك "المدن الفاضلة" التي يجد فيها متخيلوها نوعا من الملجأ، هربوا إليه، في متاهات عالم الفكر، عندما لم يجدوا في عالم الواقع أية إمكانية لتطبيق آرائهم ومثلهم.

وفي عهد الرومان ، كما في القرون الوسطى ، أرى أنه ما كان في مكنة أي شخص عاقل أن ينشد الديموقراطية في معناها الذي ذكرنا "حكم الشعب نفسه بنفسه" ! فكل ما يمكن أن يطلبه آنذاك عاشق الديموقراطية أو المناضل من أجلها هو مجتمع لا يقسم فيه أفراد الشعب بصفة رسمية إلى سادة وعبيد ، أو إلى نبلاء من جهة ، وإلى أرقاء وأقنان من جهة أخرى .

أما في العصر الحديث فإن مفهوم الديموقراطية قد ارتبط بفكرة الانتخاب : فإعطاء الحق في الانتخاب لجميع أفراد الأمة ، رجالا ونساء ، كان يجسد المعنى الواقعي للكلمة .

غير أن الانتخابات ليست كل ما في الديموقراطية من معنى . نعم إن الانتخابات نوع من الديموقراطية . ولكن ليكون الانتخاب حقيقيا يجب أن يبنى على أسس ديموقراطية ! أي على أساس المساواة في الإمكانات والإمكانات والوسائل ، وإلا فإن الديموقراطية التي تهدف إلى انتخاب الشعب لمن يحكمونه لا يمكن أن تسفر إلا عن حكام من فصيلة واحدة ، أو بعبارة أخرى ، من طبقة واحدة : الطبقة الحاكمة أبدا في ظل أوضاع تفتقر إلى المساواة .

وفي العالم العربي اليوم تعني الديموقراطية أولا الحرية السياسية ليتمكن المواطنون من أداء واجبهم الانتخابي ، وتعني ثانيا الحرية الاقتصادية الليبرالية ليتمكن كل شخص ، حقيقي أو معنوي ، من القيام بنشاطه الاقتصادي حسب وسائله

وإمكانياته ، دون أي تحديد لمجال حريته وتصرفه ، ودون أي توجيه من أي جانب من جوانب هذا النشاط.

والنتيجة الحتمية لهذا النوع من الديمقراطية وهو اللاديموقراطية ، ذلك لأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية هما حرية حقا ولكن لمن يستطيع التمتع بهما. وبما أن التفاوت الهائل بين أفراد الأمة هو الطابع الأساسي للمجتمع الراهن ، فإن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية لا يمكن أن يستفيد منهما إلا أولئك الذين يوجدون في "فوقية" المجتمع. وهكذا تؤدي الديمقراطية الانتخابية السياسية والديموقراطية الليبرالية إلى اللاديموقراطية. فطبقة الرأسماليين هم وحدهم الذين في إمكانهم استعمال هذه الحرية ، وبالتالي هم وحدهم المتمتعون بحق الحكم في رقاب الشعب ، والتحكم في موارده ومقدراته.

وهكذا أيضا ، بعد أن كان استبداد طبقة معينة على المجتمع يكتسي طابعا قسريا لا قانونيا ، أصبح اليوم بفضل الديمقراطية استبدادا اختياريا يستمد اختياريته هذه من الانتخاب الذي "يتمتع" به كافة أفراد الشعب.

وما هو هذا "الانتخاب" الذي يشكل جوهر الديمقراطية السياسية؟ إن الانتخاب معناه الاختيار: أن يختار الإنسان: معناه أن عدة إمكانات توضع أمامه ليختار منها أيا يشاء.

ولكن هل في إمكان كل فرد من أفراد الشعب أن يختار؟

الجواب: لا ، بالتأكيد!

ليختار المرء يجب أن يكون حراً: أن يريد، ويعرف ما يريد، ولماذا يريد، ويملك القدرة على تحقيق هذا الذي يريد! وهنا توضع علاقة الحرية بالإرادة. وهي علاقة كثيراً ما شغلت بال الفلاسفة والمفكرين. ونحن هنا لن ننساق مع التفكير الميتافيزيقي في هذا الموضوع. وحسبنا أن نقول: إن الحرية تصبح استعباداً واستغلالاً إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها. إن حرية الشعب لا تعني غير الاستبداد والاستغلال إذا كان أفرادهم يعيشون في أوضاع تتحكم فيها اللامساواة. كيف يكون الفقراء أحراراً جنباً إلى جنب مع الأغنياء؟ كيف يكون الجهال الأميون أحراراً جنباً إلى جنب مع من يملكون السلاح العلمي والتفكير؟ إن الجائع لا يمكن أن يختار لأنه ليس باستطاعته أن يريد إلا شيئاً واحداً وهو الخبز. والجاهل الأمي لا يمكن أن يختار لأنه إن تمكن من أن يريد فإنه لا يعرف بالضبط ما يريد، ولماذا يريد، ولا يملك القدرة على تحقيق إرادته.

من هذا نرى أن الديمقراطية تنحل في الأخير إلى المساواة. ولعل هذا هو المفهوم الشعبي للكلمة في أيامنا هذه وفي بلادنا وأمثالها من البلدان: أسأل رجلاً من الشارع: ماذا تعني بالديموقراطية؟ إنه سيجيبك بكلام تلخصه في النهاية كلمة المساواة. المساواة في الحقوق، في الواجبات، في ظروف العيش، في قاعات المحاكم، في دهاليز الإدارة، في أبواب المدارس، في كل شيء. وبعبارة أخرى: إنه يفهم من الديمقراطية ما اصطلح

على تسميته بالديموقراطية الاجتماعية، وبالتالي فهو لا يعبر كبير اهتمام للديموقراطية السياسية: ديموقراطية الانتخاب والأحزاب.

هنا نجد أنفسنا مضطرين لإلقاء هذا السؤال: هل أصبحت الديموقراطية السياسية عديمة الجدوى، بل وبالا على الشعب؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن الديموقراطية السياسية (انتخاب الحاكمين) كانت ولا تزال يقصد منها ظاهريا على الأقل الوصول إلى أوضاع ينتفي منها الظلم والحيث والمحاباة، بالتالي تتحقق فيها المساواة: فالشعب، وهكذا يقول أنصارها، عندما يختار حاكميه يفترض فيه أن يختار من يفهمون رغباته وأهدافه، كما يفترض في هؤلاء أن يعملوا وفق تلك الرغبات والأهداف وإلا فقدوا ثقة الشعب، وبالتالي يبعدون من الحاكم؟

فهل حققت الديموقراطية السياسية، أو في إمكانها أن تحقق هذا الهدف؟ إن التجارب المتعددة التي يعرفها التاريخ، لا تسمح بالرد بالإيجاب! ذلك أن القضية في أساسها تتوقف كما قلنا على مدى تمكن الشعب من القدرة على الاختيار. وبغض النظر عن ذلك، هناك واقعة أخرى لا بد من إعارتها كبير اهتمام: ففي كل عصر كان هناك شعب، وكان هناك حكام، وفي كل عهد كانت مصالح الطرفين متناقضة. والانتخاب عملية ضخمة معقدة يقوم بتسييرها الحكام أنفسهم، يوجهها الوجهة التي يريدون، أولئك الذين يملكون وسائل الدعاية ويتقنون فنون تكييف الرأي العام. وطبيعي أن تكون

النتائج لفائدة هؤلاء وأولئك، وهم من طبقة واحدة وذوو مصالح مشتركة. فمهما كان وعي الشعب قويا وسخطه على الأوضاع حادا، هناك بالمقابل عدة وسائل وطرق لتزييف إرادته. وكم من مرات زيفت الانتخابات! إن عملية الانتخاب والتزييف أصبحتا متلاحمتين لا تفترقان، خاصة في البلدان التي برز فيها الصراع بين الشعب والحكام.

وإنه لمن السذاجة أن يعتقد الإنسان بأن الحكام في مثل هذه البلاد يقصدون من وراء الانتخاب أن يتمكن الشعب من اختيار من يحكمونه، إذ لو توافرت لديهم مثله هذه النية بصدق لما كانوا في حاجة إلى الانتخاب أو أي شيء آخر، فالحل أبسط من ذلك كثيرا، وهو أن يذهبوا لحال سبيلهم! وإذن فالقضية ليست قضية انتخاب، وإنما هي قضية صراع ونضال.

ونعود إلى سؤالنا السابق: هل أصبحت الديمقراطية عديمة الجدوى؟ وبعبارة أخرى هل صحيح أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تحقق أهداف الشعب وآماله، ومن ثم يجب الكفران بها ومحاربتها باعتبارها عملية تزييف وتضليل! أراني مرة أخرى أؤجل الجواب عن هذا السؤال لأطرح سؤالا آخر أساسيا في الموضوع: ما هي أهداف الشعب وآماله؟ في كل زمان وفي كل مكان يهدف الشعب إلى حياة أفضل، حياة خالية من المظالم الاجتماعية. إنه وإن لم يكن الرجل فقيرا معدما فإن مجرد وجود أناس بجانبه أكثر منه ثروة وأكبر

إمكانيات يجعله يشعر بالحرمان، بالظلم الاجتماعي. وليس من الضروري أن يعي هذا الرجل حقيقة هذا الظلم ومصدره، فإن مجرد شعوره بالحرمان يجعله في قلق وبؤس.

فأهداف الشعب إذن تتخلص في خلق أوضاع يعيش في كنفها في غير قلق ولا بؤس. وبديهي أن مثل هذه الأوضاع لا يمكن خلقها إلا على أنقاض الأوضاع الظالمة التي يروح تحتها، وهي نفسها الأوضاع التي تيسر لفئة قليلة من الأمة العيش الرغيد والحياة الكريمة. ومن الطبيعي أن تسعى هذه الفئة وتناضل بكل قواها للحفاظ على هذه الأوضاع كما هي، إن لم تعمل على تنميتها.

هناك صراع إذن بين أغلبية ساحقة لا يمكن لأهدافها أن تتحقق إلا بتغيير هذه الأوضاع، وبين أقلية تجد السعادة في إبقائها وصيانتها. وهو صراع، رغم حدته، كثيرا ما لا تدرك كنهه وحقيقته تلك الأغلبية، نظرا لأنواع كثيرة من أساليب التضليل المسلط عليها والخرافات والأوهام التي تُركز في أدمغتها والتي تجعلها تعيش، إن لم تكن في يأس وتسليم، ففي عالم من الأحلام والتمنيات والتشبهيات. اسأل فلاحا معدما في أية ناحية من نواحي البلاد عما يتمني إدراكه! يجيبك بأنه يتمني أن يملك كذا هكتارا، وكذا بقرة، وأنه يرجو أن يصبح مثل السيد فلان صاحب الأراضي الشاسعة والفيلة الضخمة والتراتكتورات والسيارات الخ! واسأل عاملا في المعمل عما يتمناه، يجيبك بأنه يرغب في أن يستريح من هذا العمل الشاق

بأن يكون صاحب معمل ولو صغير، أو على الأقل صاحب عمل يسيره ويشغل فيه معه أناس آخرون! واسأل أي بقال أو أي صاحب دكان يجيبك بأنه يتمنى أن يكون لديه حانوت أكبر وأوسع ورأس مال أضخم وأكبر! اسأل أحدا من هؤلاء عن ماذا يفهمه من كلمة "ديموقراطية"؟ يجيبك، كما ذكرنا آنفاً، بأنه يفهم المساواة، ولكن المساواة "الفوقية" لا المساواة "التحتية"، إن صح هذا التعبير. إنه يريد أن يصبح الفقراء أغنياء، ولا أعتقد أنه يرغب في أن يصبح الأغنياء فقراء ويبقى واحدا منهم. نعم، ليست هذه النظرة هي نظرة مجموع أفراد الطبقة المحرومة، ولكن هي بالتأكيد نظرة الغالبية العظمى منهم، خاصة في البلاد المتخلفة حيث يسيطر التخلف الفكري إلى جانب التخلف المادي، وحيث طبع النظام الرأسمالي والأساليب الرأسمالية عقول الناس.

ونعود إلى سؤالنا السابق: أمام هذا هل في إمكان الديموقراطية السياسية أن تحقق أهداف الشعب؟

الآن نستطيع أن نجيب بكل وضوح، فنقل: لا. فالديموقراطية السياسية هي ديموقراطية الحاكمين أو الأغنياء. ولكن، ليس معنى هذا أن نكفر بها ونحاربها. كلا. إنها، إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى، وسيلة يمكن إذا أحسن استعمالها أن تساعد كثيراً على تجلية الحقيقة الاجتماعية، حقيقة الصراع الذي أشرنا إليه أعلاه.

فالديموقراطية السياسية بما تدعيه من تأكيد وتوطيد
للحريات العامة -ولو بصفة شكلية- في إمكانها أن تمنح كثيرا
من الفرص التي تمكن من تفتيح أدمغة الشعب على تلك
الحقيقة. وبعبارة أخرى إنها وسيلة ضرورية لتوعية الجماهير.

إن الحياة البرلمانية، والحياة الحزبية، وحرية الصحافة
ومراسم الانتخابات، كلها فرص وإمكانات توفرها الديموقراطية
السياسية لتوعية الجماهير وتوجيهها توجيها نضاليا.

ولكن ماذا نقصد بالتوعية، ومن سيقوم بها؟

إن جماهير الشعب أي الطبقة المحرومة، وهي العمال
والفلاحون ومن على شاكلتهم من صغار التجار والصناع الذين
لجأوا إلى المدن والدكاكين لأنهم لم يجدوا أرضا يحرثونها ولا
عملا في المعامل والمصانع، إن الطبقة المحرومة هذه تشعر
بالحرمان حقا. ولكنها لا تعي: لا تفهم ولا تدرك حقيقة هذا
الحرمان وأسبابه. ومن ثم فشعورها شعور سلبي، والحلول التي
تقدمها للخروج من هذا الحرمان حلول طوباوية وآمالها آمال
اشتهائية. كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

وتوعية الجماهير هذه، عملية تتلخص في إفهامها أن الحل
الصحيح والوحيد للمشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها يكمن
في تغيير الأوضاع التي ترزح تحتها: إن سعادة الفلاحين لا
يمكن أن تتحقق بانتقالهم إلى مصاف الملاكين الأغنياء. لأنه لا
يمكن أن يصبحوا كذلك. وإذا تمكن بعضهم من ولوج طبقة
الإقطاعيين فإنما يتم ذلك على حساب آلاف الفلاحين

الآخرين. فلا بد من "الحمير" ليكون هناك "أمير"، كما يقول المثل: "أنت أمير وأنا أمير فمن يسوق الحمير".

والعمال أيضا لا يمكن أن تتحقق رفاهيتهم بانتقالهم إلى مصاف الرأسماليين لأنهم بكل تأكيد لن يصبحوا أصحاب معامل! إن العمل لا بد له من عمال وهم العمال! ولا يمكن لحالة العمال أن تتحسن التحسن الكافي الدائم بتحسين في أجورهم أو في وضعيتهم فقط، لأنه مهما تم لهم ذلك فسيبقون دائما مستغلين محرومين. إن القضية ليست قضية أجور، ولكنها قضية وضع، قضية تركيب اجتماعي.

يجب أن يدرك الكادحون هذه الحقيقة: إن الديمقراطية الحق، وإن العدالة الاجتماعية وإن المساواة... إن هذه أمور لا يمكن تحقيقها إلا بالنضال، النضال الهادف الموجه. ومهمة التوعية هذه، هي من مهمة الطليعة الواعية: مهمة المسؤولين النقابيين، ومهمة المثقفين: المثقفين الذين نزحوا من الطبقة المحرومة ولا زالوا يعيشون فيها ويحملون آلامها ولم ينفصلوا عنها، والمثقفين الذين تجاوزوا بأفكارهم ووعيهم طبقتهم المحظية فانفصلوا عنها نهائيا ونزلوا إلى الشعب واندمجوا معه بعواطفهم وأفكارهم وسلوكهم.

إن توجيه نضال الفلاحين من أجل الأرض، من أجل الإصلاح الزراعي، من أجل القضاء على الإقطاع، وإن توجيه العمال للنضال ليس فقط من أجل تحسين أجورهم بل أيضا، وهذا هو المهم، من أجل تأمين العامل والمصانع والمناجم ووسائل

النقل... إن هذا وذاك لهي المهمة الحقيقية للمواطن الطلائعي،
وإن هذا وذلك لهو الطريق الصحيح لتحقيق الديمقراطية
الحق، الديمقراطية الاجتماعية.

وواضح أن هذه المهمة لا يمكن القيام بها إلا في ظل من
الحريات العامة. بعبارة أخرى في كنف الديمقراطية السياسية.
وهنا تبرز العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديموقراطية
الاجتماعية. إنها علاقات داليكتيكية جدلية. فالديموقراطية
الاجتماعية لا يتأتى العمل على تحقيقها إلا في ظل
الديموقراطية السياسية، وهذه الأخيرة أيضا لا يمكن تحقيقها
نظيفة خالصة إلا في أوضاع تسودها الديمقراطية الاجتماعية.

يجب هنا أن لا نسأل من السابق على الآخر: البيضة أم
الدجاجة؟ لأن وضع المسألة على هذا الشكل وضع خاطئ تماما.
إن نضال الطبقة الكادحة يجب أن يكون على وجهتين:
النضال من أجل الحريات العامة والديموقراطية السياسية
كوسيلة، والنضال من أجل الديمقراطية الاجتماعية كهدف.
ومن الحكمة أن لا أن نجعل كبير فرق بين الهدف والوسيلة في
هذا الموضوع، لأنه متى تحقق هذا الهدف بتلك الوسيلة، أصبح
الهدف وسيلة والوسيلة هدفاً.

وبعد، فأعتقد أن مقارنة الصيغة السياسية السجالية لهذه المقالات
كما نشرت في "التحرير"، مع الصيغة النظرية الهادئة التي اكتستها في
مقال مجلة "أقلام"، قد يقدم بعض عناصر الجواب عن سؤال طالما
تكرر طرحه علي وهو: كيف يمكن الجمع بين السياسي والثقافي؟